

Distr.: General  
23 May 2012  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٣ أيار/مايو ٢٠١١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من  
رئيس المحكمة الدولية لمحكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات  
الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا  
السابقة منذ عام ١٩٩١

يسرني أن أحيل إليكم طيه التقييمين اللذين أعدتهما رئيس المحكمة الدولية  
ليوغوسلافيا السابقة (انظر المرفق الأول) ومدعيها العام (انظر المرفق الثاني)، عملاً بالفقرة ٦  
من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

وأرجو ممتناً تعميم هذين التقييمين على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) تيودور ميرون  
الرئيس



الرجاء إعادة استعمال الورق



## المرفق الأول

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

تقييم وتقرير القاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، المقدمان إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، عن الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢

## المحتويات

الصفحة	
٣	أولاً - مقدمة .....
٤	ثانياً - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز .....
٥	ألف - الإجراءات التمهيدية للمحاكمة .....
٦	باء - إجراءات المحاكمة .....
١٠	جيم - الإجراءات المتعلقة بدعاوى انتهاك حرمة المحكمة .....
١١	دال - إجراءات الاستئناف .....
١٤	هاء - قرارات السماح بالاطلاع على معلومات سرية .....
١٥	ثالثاً - استبقاء الموظفين .....
١٥	رابعاً - إحالة القضايا .....
١٦	خامساً - التوعية .....
١٨	سادساً - الضحايا والشهود .....
١٩	سابعاً - تعاون الدول مع المحكمة .....
١٩	ثامناً - آلية تصريف الأعمال المتبقية .....
٢٤	تاسعاً - إرث المحكمة وبناء القدرات .....
٢٥	عاشراً - خاتمة .....
٥٠	حادي عشر - الضمائم .....

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، الذي اتخذ في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٤، والذي طلب المجلس في الفقرة ٦ منه إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تقدم إلى المجلس، في موعد غايته ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٤ وكل ستة أشهر بعد ذلك، تقييمات يُعدها رئيس المحكمة ومدعيها العام تحدد بالتفصيل التقدم المحرز نحو تحقيق استراتيجية الإنجاز للمحكمة، وتوضح التدابير التي اتخذت لتنفيذ استراتيجية الإنجاز والتدابير التي لا يزال يتعين اتخاذها، بما في ذلك إحالة القضايا المتهم فيها مسؤولون من الرتب المتوسطة والدنيا إلى الهيئات القضائية الوطنية المختصة<sup>(١)</sup>.

٢ - ويتضمن هذا التقرير أيضاً موجزا للتدابير التي تتخذها المحكمة لكفالة سلاسة الانتقال إلى العمل بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

## أولاً - مقدمة

٣ - في ختام الفترة المشمولة بالتقرير، كان هناك شخص واحد يستعد للمحاكمة بعد أن أصدرت المحكمة بحقه لائحة اتهام، و ١٧ شخصاً قيد المحاكمة، و ١٧ شخصاً في طور الاستئناف. وبعد إلقاء القبض على راتكو ملاديتش وغوران هاديتش، لم يعد هناك أي هارب من العدالة. وقد أكملت المحكمة حتى الآن إجراءاتها بحق ١٢٦ شخصاً من أصل ١٦١ شخصاً كانت قد أصدرت بحقهم لوائح اتهام. وهي تتوقع اختتام جميع المحاكمات خلال عام ٢٠١٢، عدا محاكمات ملاديتش، وهاديتش، ورادوفان كراديتش، الذين جرى اعتقالهم بعد مرور وقت طويل على اعتقال المتهمين الآخرين.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت المحكمة ثماني محاكمات في قاعاتها الثلاث، وعجلت من الوتيرة العامة لسير الإجراءات عن طريق تكليف القضاة والموظفين بالعمل في أكثر من قضية واحدة في الوقت نفسه. وصدر حكمان ابتدائيان بشأن انتهاك حرمة المحكمة.

(١) ينبغي أن يُقرأ هذا التقرير بالاقتران مع التقارير السابقة البالغ عددها ١٦ تقريراً المقدمة عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، وهي: S/2004/420 المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٤؛ و S/2004/897 المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛ و S/2005/343 المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٥؛ و S/2005/781 المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥؛ و S/2006/353 المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦؛ و S/2006/898 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ و S/2007/283 المؤرخ ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٧؛ و S/2007/663 المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧؛ و S/2008/326 المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨؛ و S/2008/729 المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ و S/2009/252 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩؛ و S/2009/589 المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩؛ و S/2010/270 المؤرخ ١ حزيران/يونيه ٢٠١٠؛ و S/2010/588 المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠؛ و S/2011/316 المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١١؛ و S/2011/716 المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٥ - ويُنتظر حالياً البتّ في دعاوى استئناف ستة أحكام ابتدائية أمام دائرة الاستئناف. وما زال قضاة دائرة الاستئناف أيضاً منهمكين على نحو تام في النظر في دعاوى الاستئناف المقدمة من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، حيث أصدرت فيها خمسة أحكام واستمعوا إلى مرافعات شفوية في قضية إضافية واحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٦ - واتخذت المحكمة جميع التدابير الممكنة لتعجيل بالمحاكمات، دون التضحية بإجراءات المحاكمة وفق الأصول القانونية. وكثفت الجهود من أجل تبسيط الإجراءات، وطبقت مجموعة متنوعة من الإصلاحات لتحسين وتيرة عملها. غير أن المحاكمات ودعاوى الاستئناف التي تباشرها المحكمة لا تزال تتأثر بنقص الموظفين، وفقدان موظفين من ذوي الخبرة العالية. ومن شأن هذه التحديات أن تؤخر مواعيد إنجاز المحاكمات المبينة في هذا التقرير.

٧ - وقامت المحكمة بنقل جميع المتهمين من الرتب الدنيا والمتوسطة من جدول دعاواها لمحاكمتهم في هيئات قضائية وطنية وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣). وواصل المدعي العام، بمساعدة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، رصد التقدم المحرز في الدعوى الوحيدة المتبقية التي لم تكتمل فيها بعد الإجراءات القضائية الوطنية.

٨ - وقامت المحكمة بطائفة متنوعة من المبادرات الرامية إلى توفير المساعدة والدعم للضحايا، واضطلعت بعدد من المشاريع المتعلقة بإراث المحكمة وبناء القدرات. وكثف برنامج التوعية جهوده لزيادة تقرب المحكمة من المجتمعات المحلية في يوغوسلافيا السابقة. وعملت المحكمة أيضاً دون كلل لكفالة سلاسة الانتقال للعمل بآلية تصريف الأعمال المتبقية.

## ثانياً - التدابير المتخذة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز

٩ - قامت المحكمة، سعياً إلى تذليل التحديات العديدة التي اكتنفت الفترة المشمولة بالتقرير، بتطبيق مجموعة متنوعة من الإصلاحات من أجل تحسين سير العمل. بمختلف دوائر المحكمة، بما في ذلك تعزيز تشكيلة الموظفين ضمن أفرقة الصياغة وكفالة السرعة في الأداء. وشملت الإصلاحات ما يلي: التبكير بصياغة الأحكام؛ وإلحاق المترجمين بأفرقة الصياغة حسب الاقتضاء؛ وتسريع وتيرة ترجمة مذكرات المحاكمات.

١٠ - وقام رئيس المحكمة أيضاً بتيسير اعتماد ثلاثة تدابير واسعة النطاق لتعزيز النجاعة في الاضطلاع بالإجراءات القضائية. وقام على وجه التحديد بما يلي:

(أ) لاحظ الرئيس أنه في دعاوى المدعي العام ضد يدرانكو برليتش وآخرين، والمدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي، والمدعي العام ضد زدرافكو توليمير، قد يتسبب

التأخر في ترجمة الأحكام الابتدائية في حدوث تأخير كبير في جميع دعاوى الاستئناف. لذلك، أوعز إلى قلم المحكمة بالعمل على تقليص الوقت المتوقع لإنجاز الترجمة بمعدل النصف. وبفضل إعادة نشر الموارد على صعيد المؤسسة وإدخال تنقيحات في أولويات الوحدة، يبدو أن هذا الهدف صار في المتناول.

(ب) قام الرئيس، بموافقة مجلس الأمن والأمن العام، بتفسير الأنظمة المنطبقة على أنها تسمح بانتداب قضاة مخصصين لمباشرة دعاوى انتهاك حرمة المحكمة غير المتفرعة عن الإجراءات التي عُيِّن القضاة لأجلها. فسيتيح ذلك مزيداً من الإنصاف في توزيع عبء العمل بين القضاة، الأمر الذي سيعجل وتيرة تصريف دعاوى انتهاك حرمة المحكمة والدعاوى الموضوعية على السواء.

(ج) حصل الرئيس على تنازل من إدارة الشؤون الإدارية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة يقضي بتحويله التعاقد مباشرة مع متدربين مؤهلين، دون الانتظار لفترة ستة أشهر بعد إنهاء تدريبهم. وسيتيح هذا الإصلاح للأفرقة القانونية التي تعاني من تناقص عدد الموظفين أن تتعاقد مباشرة مع أشخاص لديهم دراية فعلية بالأنماط المعقدة لوقائع المحاكمات الابتدائية أو حالات الاستئناف المحددة.

١١ - ولزيادة توضيح الخطوات التي اتخذتها الدوائر لضمان سرعة الإجراءات ونزاهتها في الآن نفسه، ترد أدناه موجزات للدعاوى المعروضة على المحكمة حالياً. وحيثما جرى تنقيح التوقعات بصدور الأحكام التي تم الإبلاغ عنها سابقاً، تم تبيان العوامل غير المنظورة التي أدت إلى ذلك التنقيح.

## ألف - الإجراءات التمهيدية للمحاكمة

١٢ - كان من المرتقب بدء النظر في قضية المدعي العام ضد غوران هاديتش في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، غير أنه تقرر الآن الشروع في المحاكمة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أي قبل الموعد المتوقع سابقاً بزهاء ثلاثة أشهر. فقد تقدمت الأعمال التحضيرية للمحاكمة بوتيرة أسرع مما كان متوقفاً بفضل كفاءة الممارسات المعتمدة في أساليب العمل وموافقة القضاة على إعطاء الأولوية في أعمالهم لهذه القضية. وقد جرى اعتقال المتهم في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١١، ونُقل إلى مقر المحكمة في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١. ووجهت له ١٤ تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرفها.

## باء - إجراءات المحاكمة

١٣ - في قضية المدعي العام ضد راتكو ملاديتش، وُجه للمتهم ١١ تهمة بارتكاب جرائم الإبادة البشرية، وجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها. وكان من المقرر سابقا الشروع في المحاكمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، غير أنه نظرا إلى إحراز تقدم كبير في الإجراءات، بدأ الاستماع إلى المرافعات في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢، أي قبل الموعد المتوقع سابقا بنحو ستة أشهر. وتقدمت الأعمال التحضيرية للمحاكمة بوتيرة أسرع مما كان متوقعا نتيجة لشدة تركيز الدائرة على عنصر الكفاءة خلال المرحلة التمهيدية للمحاكمة. وشملت هذه الجهود عقد اجتماعات شهرية مع الأطراف وفقا للمادة ٦٥ مكررا ثانيا، برئاسة قاضي المحاكمة التمهيدية، واجتماعات شهرية لاستعراض الحالة. وعقب المرافعة الافتتاحية للمدعي العام، أرحت الدعوى لتمكين الدائرة الابتدائية من النظر في الأثر المترتب على إحلال هيئة الادعاء بالتزاماتها بالكشف عن معلومات.

١٤ - وفي قضية المدعي العام ضد يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش، وُجهت للمتهمين خمس تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها. وقد تم تنقيح الإطار الزمني المتوقع للمحاكمة، وبات من المرتقب الآن صدور الحكم الابتدائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أي بعد شهر من التاريخ المتوقع.

١٥ - ويعزى التأخر في إصدار الحكم الابتدائي أساسا إلى وفاة محامي دفاع سيماتوفيتش التي جرى الإبلاغ عنها سابقا، والقيام من ثم بتشكيل فريق دفاع جديد. ورفضت دائرة الابتدائية الطلبات الأولية بالتأجيل لفترة طويلة، وتعهدت عوضا عن ذلك بمنح التأجيل لفترات قصيرة حسبما تقتضيه عدالة الإجراءات. فالتمس دفاع سيماتوفيتش تأجيل الدعوى لمدة شهرين، ومنحته الدائرة الابتدائية تأجيلا لمدة شهر واحد، ونتيجة لذلك، تأخر إنجاز الدعوى عن الموعد المقدر بنفس المدة الزمنية. وإضافة إلى ذلك، تأثر الجدول الزمني للقضية بسبب الشواغل الصحية لسيماتوفيتش، وكذلك تزامن المهام المسندة لرئيس جلسة المحاكمة وبعض الموظفين القانونيين الذين يعملون في محاكمة أخرى.

١٦ - وفي قضية المدعي العام ضد يدرانكو برليتش وآخرين، وُجهت للمتهمين الستة ٢٦ تهمة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، وقعت في ٧٠ موقع جرمية. وقد تم تنقيح الإطار الزمني المتوقع للمحاكمة، ومن المتوقع أن يصدر الحكم الابتدائي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أي بعد التاريخ المتوقع سابقا بخمسة أشهر.

١٧ - ويقوم القضاة وفريق الدعم القانوني في الوقت الراهن باتخاذ مجموعة من التدابير المختلفة للإسراع في إعداد الحكم الابتدائي؛ وتشمل هذه التدابير إلحاق مترجم تحريري

بفريق الدعم القانوني لتعجيل وتيرة الترجمات المتصلة بالقضية. ويعزى التأخر في إصدار الحكم الابتدائي إلى عبء العمل الملقى على عاتق القضاة والتحديات المرتبطة بتناقص عدد الموظفين التي سلط الضوء عليها في تقارير سابقة. ويعمل رئيس القضاة جان - كلود أنطوني أيضا رئيسا للقضاة في قضية شيشيلي، ويشارك القاضي أنطوان كيسي - مي مندوا في هيئة القضاة في قضيتي توليمير وهاديتش، ويعمل القاضي ستيفان ترشسل أيضا رئيسا للقضاة في محاكمة تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة. وإضافة إلى ذلك، كان تناقص عدد الموظفين حادا بوجه خاص في هذه القضية. فمنذ بدء المحاكمة، كلف بالعمل في هذه القضية أربعة موظفين مختلفين من كبار الموظفين القانونيين برتبة ف-٥، وذلك بصورة متعاقبة، وموظفان قانونيان مختلفان برتبة ف-٤، وثلاثة موظفين قانونيين مختلفين برتبة ف-٣. ويقود فريق الدعم القانوني في الوقت الحالي موظفًا قانوني برتبة ف-٥، وهو مكلف بمحاكمتين. وإضافة إلى ذلك، استقال موظف قانوني برتبة ف-٢ كان يعمل ضمن الفريق المكلف بقضية برليتس وآخرين، لمدة أربع سنوات تقريبا، وذلك في فترة مبكرة من شهر آذار/مارس ٢٠١٢، واستُعيض عنه بموظف قانوني برتبة ف-٢، معين حديثا ولا يزال في طور الإحاطة بعناصر سجل المحاكمة.

١٨ - وفي قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي، وُجّهت تسع تهم إلى المتهم الذي يتولى الدفاع عن نفسه، تتعلق بجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها. وقد عُدّل الإطار الزمني المتوقع للمحاكمة، ويتوقع الآن أن يصدر الحكم الابتدائي في آذار/مارس ٢٠١٣، أي بعد ستة أشهر من التاريخ الذي كان متوقعا سابقا.

١٩ - ويقوم القضاة وفريق الدعم القانوني في الوقت الراهن باتخاذ مجموعة من التدابير المختلفة للإسراع في إعداد الحكم الابتدائي؛ وتشمل هذه التدابير اتخاذ ترتيبات خاصة للتعجيل بترجمة مذكرات المحاكمات، والنظر في إلحاق مترجم بفريق الدعم القانوني. ويعزى التأخر في صدور الحكم الابتدائي إلى عبء العمل الملقى على عاتق القضاة، ونقص عدد الموظفين، والتحديات المتصلة بتناقص عدد الموظفين، التي جرت مناقشتها في تقارير سابقة. ويعمل رئيس القضاة جان - كلود أنطوني أيضا رئيسا للقضاة في محاكمة برليتس وآخرين، ويشارك القاضي فريدريك هارهورف في هيئة القضاة في قضية المدعي العام ضد ستانيسليتس وجوبليانين، وتعمل القاضية فلافيا لانانترزي قاضية احتياطية في قضية المدعي العام ضد كاراديتش. وإضافة إلى ذلك، فحتى أيار/مايو ٢٠١١، كان عدد الموظفين القانونيين المكلفين بالعمل في القضية ثلاثة موظفين فقط، مقارنة بستة موظفين في بداية القضية. ويتألف فريق الدعم القانوني في الوقت الراهن من موظف قانوني برتبة ف-٣، وأربعة موظفين قانونيين برتبة ف-٢، وخبير استشاري، وموظف قانوني برتبة ف-٥، مكلف في

الوقت الراهن بالعمل في محكمتين. وكان معدل دوران الموظفين في هذه القضية مرتفعا، وكان الموظف الذي قضى أطول فترة عمل في هذه القضية قد كلف بالقضية في عام ٢٠١٠ فقط. ويتعين أن يلزم الموظفون الجدد المكلفون بالعمل في القضية بسجل المحاكمة، وهو ما يؤثر في الوقت اللازم للتحضير للحكم الابتدائي. وإضافة إلى ذلك، فقد تأثر الجدول الزمني للقضية بالشواغل الصحية الأخيرة لشييشيلي.

٢٠ - وفي قضية المدعي العام ضد ميتشو ستانيشيتش وستويان جوبليانين، وُجّهت إلى المتهمين ١٠ تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها. وعلى الرغم من وجود تحديات كبيرة، بما في ذلك استقالة الموظف القانوني الأقدم المكلف بالعمل في هذه القضية، لا يزال الإطار الزمني المتوقع للمحاكمة دون تغيير ويتوقع أن يصدر الحكم الابتدائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وسيُستمع إلى المرافعات النهائية في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٢١ - وفي قضية المدعي العام ضد رادوفان كاراديتش، وُجّهت إلى المتهم، الذي يتولى الدفاع عن نفسه، إحدى عشرة تهمة بارتكاب أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها. وعُدّل الإطار الزمني المتوقع للمحاكمة ويتوقع الآن أن يصدر الحكم الابتدائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بعد خمسة أشهر من التاريخ الذي كان متوقعا سابقا.

٢٢ - وطوال مرافعة الادعاء العام، اتخذت الدائرة مجموعة من التدابير المختلفة للتسهيل بسير الدعوى. وتشمل هذه التدابير التركيز المستمر على كفالة الالتزام بالمواعيد التي قررتها الدائرة لاستجواب الشهود. ويعزى إرجاء الموعد المتوقع لصدور الحكم الابتدائي إلى اتساع نطاق القضية وحجم الأدلة المقبولة أثناء مرافعة الادعاء العام، والفترة الممتدة التي تلت ذلك والتي منحت لكاراديتش لإعداد مرافعة الدفاع الخاصة به.

٢٣ - وتواجه الدائرة الابتدائية منذ بدء الدعوى عبء عمل كبير، حيث ورد إليها نحو ٦٩٠ التماسا وأصدرت ٥٠٠ قرار مكتوب. وقُبل أكثر من ٦٦٢٨ مستندا ضمن الأدلة، واستمع إلى ١٨٠ شاهدا طلبهم الادعاء العام، وجرى قبول النظر قضائيا في نحو ٢٣٠٠ واقعة. وإضافة إلى ذلك، فرغم أن المادة ٩٢ مكررا ثانيا تشكل تدبيرا موفرا للوقت داخل المحكمة، حيث تقدم من خلاله أدلة خطية بدلا عن الشهادة الشفوية، فإنه يجب على الدائرة تحليل الأدلة المكتوبة، التي تتكون في بعض الحالات من مئات الصفحات، وقد تزيد من الوقت المطلوب لإعداد الحكم. ونظرا للطابع الضخم للغاية للأدلة الخطية، يلزم

في كثير من الأحيان منح كاراديتش وقتا لاستجواب كل شاهد من الشهود أطول بكثير من الوقت الذي يستغرقه الادعاء العام في استجوابه الرئيسي.

٢٤ - وبالنظر جزئيا إلى الزيادة غير المتوقعة في حجم الأدلة المقدمة من الادعاء العام، الذي أدلى آخر شهوده بشهادته في أيار/مايو ٢٠١٢، منحت الدائرة كاراديتش وقتا أطول من المتوقع لإعداد مرافعة الدفاع الخاصة به. وإضافة إلى ذلك، فإن عدد الموظفين القانونيين المكلفين بالعمل في قضية كاراديتش محدود. وسيظل هذا القيد المتعلق بعدد الموظفين يؤثر في الوقت اللازم لمعالجة الالتماسات الجارية والمسائل العملية الناشئة أثناء سير المحاكمة، وكذلك لإجراء تحليل الأدلة اللازم لإعداد الحكم الابتدائي.

٢٥ - وفي قضية المدعي العام ضد زدرافكو تولىمير، وُجّهت إلى المتهم، الذي يتولى الدفاع عن نفسه، ثماني تهم بارتكاب أعمال إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها. وعُدّل الإطار الزمني المتوقع للمحاكمة ويتوقع الآن أن يصدر الحكم الابتدائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أي بعد شهرين من التاريخ الذي كان متوقعا سابقا.

٢٦ - ويقوم القضاة وفريق الدعم القانوني باتخاذ مجموعة من التدابير المختلفة للإسراع في إعداد الحكم الابتدائي؛ وتشمل هذه التدابير اتخاذ ترتيبات خاصة للإسراع في ترجمة مذكرات المحاكمة. ويعزى التأخر في صدور الحكم الابتدائي إلى ثلاثة عوامل لم تكن منظورة فيما سبق. فأولا، كان هناك تأجيل لفترة أسبوعين في بداية مرافعة الدفاع بناء على طلب الدفاع. وثانيا، تطلبت الدعوى المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة المرفوعة ضد دراغومير بيشانك، والتي نظرتها الدائرة المختصة بنظر قضية تولىمير، استخداما مكثفا للموظفين، وإيلاء مستوى رفيع من الاهتمام من جانب القضاة والموظفين القانونيين في الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد أدى ذلك إلى خفض مقدار الوقت المتاح للعمل في قضية تولىمير. وثالثا، فمع استمرار الإعداد لصدور الحكم الابتدائي، كان حجم العمل اللازم أكبر من المتوقع.

٢٧ - وتمثل قضية المدعي العام ضد راموش هاراديناي وآخرين أول إعادة محاكمة في المحكمة وتتعلق بست تهم بانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها يدعى ارتكابها من قبل المتهمين الثلاثة. وعُدّل الإطار الزمني المتوقع للمحاكمة ويتوقع الآن أن يصدر الحكم الابتدائي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أي بعد ستة أشهر من التاريخ الذي كان متوقعا سابقا.

٢٨ - واتخذت القضاة وفريق الدعم القانوني مجموعة من التدابير المختلفة للإسراع في إعداد الحكم الابتدائي؛ وتشمل قبول أدلة خطية من عدد كبير من الشهود، وهو ما عجل بسير الدعوى. وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن سبب تأخر صدور الحكم الابتدائي هو تأخر اختتام مرافعة الادعاء العام وعبء العمل الملقى على عاتق القضاة. وقد تأخرت مرافعة الادعاء العام لأكثر من شهرين بسبب الصعوبات الكبيرة في الحصول من أحد الشهود على أدلة كان يعتبرها حاسمة. وللتغلب على هذه الصعوبات، عقدت الدائرة الابتدائية جلسة استماع سرية وفقا للقاعدة ٤ في موقع ناء. واتسم الترتيب لعقد هذه الجلسة الاستثنائية بشدة التعقيد، واستغرق وقتا طويلا. وإضافة إلى ذلك، يشارك القاضيان بيرتون هول وغوي ديلفوا أيضا في هيئة القضاة في قضية هاديتش ويشارك القاضي مولوتو في هيئة القضاة في قضية ملاديتش.

٢٩ - ومثلما يشير الموجز الوارد أعلاه للمحاكمات الجارية، يرجح بدرجة كبيرة ألا تتمكن هيئة المحكمة من إنجاز الدعوى القضائية المتعلقة بكاراديتش وملاديتش وهاديتش بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وهو موعد إنجاز المحاكمة الذي حدده مجلس الأمن في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠). وفي هذه القضايا الثلاث، فإن التأخير في القبض على المتهمين يجعل من الصعب للغاية إنجاز المحاكمة في المواعيد التي طلبها مجلس الأمن، على الرغم من بذل المحكمة أقصى جهودها.

## جيم - الإجراءات المتعلقة بدعاوى انتهاك حرمة المحكمة

٣٠ - استمر إرباك الجدول الزمني للمحاكمة بسبب ضرورة المحاكمة في ادعاءات بانتهاك حرمة المحكمة؛ إلا أن هيئة المحكمة تتخذ ما بوسعها من تدابير لكفالة الانتهاء من جميع القضايا المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة بأسرع ما يمكن دون التأثير على المحاكمات الجارية. ومثلما جرت مناقشته أعلاه، نفذ قدر كبير من الإصلاح للتعجيل في القضايا المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، مما قلل من إرباك وتيرة القضايا الموضوعية المعروضة على المحكمة. وفي حين كانت القضايا المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة تسند سابقا إلى القضاة الدائمين للمحكمة فقط، وهو ما أدى إلى حالة كان فيها بعض القضاة الدائمين مكلفين بالعمل في ما بين سبعة وثمانين قضايا تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة لكل قاضٍ، فقد أعيد الآن توزيع عبء القضايا بقدر أكبر من التساوي بين القضاة الدائمين والقضاة المخصصين للمحكمة.

٣١ - وفي القضية المرفوعة ضد دراغومير بيشانك، مضى أقل من شهرين منذ مثول بيشانك الأول في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ حتى صدور الحكم في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد دفع المتهم بإنكار الذنب في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

وعقدت المحاكمة في يومي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقررت الدائرة بالأغلبية، مع معارضة القاضية بريسكا ماتمبا نيامي، أن يبشأن مذنب بانتهاك حرمة المحكمة وأصدرت حكماً بجبسه ثلاثة أشهر. ولم يستأنف أي من الطرفين هذا الحكم.

٣٢ - وفي قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي (القضية رقم IT-03-67-R77.4)، تقاضي الدائرة الابتدائية شيشيلي لعدم إذعانه لأوامرها بأن يحدف من موقعه الإلكتروني معلومات سرية عن الشهود. وأصدرت الدائرة أمراً بدلا من لائحة اتهام بشأن هذه التهم، ووسعت نطاق هذا الأمر عدة مرات، كان آخرها في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢. وأصبحت القضية شبه جاهزة للمحاكمة، وسيحدد موعد لها بالتنسيق مع المحاكمات الأخرى المكلف بنظرها القضاة المختصون بنظر هذه القضية.

٣٣ - وفي قضية المدعي العام ضد ييلينا راشيتش، أتمت راشيتش بتزويد دفاع ميلان لوكيتش بشهادات زور لكي يستخدمها أثناء محاكمة لو كيتش ولو كيتش. وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وافقت المحكمة الابتدائية على اتفاق الإقرار بالذنب المبرم بين راشيتش والادعاء العام، وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، أصدرت المحكمة الابتدائية حكماً شفوياً (صدرت الأسباب الخطية في ٦ آذار/مارس ٢٠١٢) على راشيتش بالسجن لمدة ١٢ شهراً. وعلقت المحكمة الابتدائية الأشهر الثمانية الأخيرة من الحكم بشرط عدم إدانة راشيتش بجريمة يعاقب عليها بالسجن خلال سنتين من تاريخ صدور هذا الحكم الشفوي. وقام كل من راشيتش والمدعي العام باستئناف الحكم.

٣٤ - وفي قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي (القضية رقم IT-03-67-R77.3-A)، استأنف شيشيلي حكم إدانته بانتهاك حرمة المحكمة. وقدم المدعي العام صديق المحكمة استئنافاً في ما يتعلق بالعقوبة المفروضة على شيشيلي. ويجري حالياً تقديم مذكرة استئناف هذا الحكم، وقد تأخر ذلك بسبب توجيه موارد الترجمة نحو قضايا محكمة أكثر من غيرها بضيق الوقت. وحالما يفرغ من تقديم مذكرة الاستئناف، سيجري على وجه السرعة إعداد جدول زمني للتاريخ المتوقع لصدور حكم الاستئناف.

## دال - إجراءات الاستئناف

٣٥ - في قضية المدعي العام ضد ميلان لو كيتش وسريدوي لو كيتش، عُدّل الإطار الزمني المقرر، ومن المتوقع الآن أن يصدر حكم الاستئناف في آب/أغسطس ٢٠١٢، أي بعد شهرين من الموعد الذي كان متوقعاً سابقاً. وعقدت جلسة الاستئناف في ١٤

و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ويعزى التأخير في إصدار حكم الاستئناف إلى أن المداولات استغرقت وقتاً أطول مما كان متوقعاً.

٣٦ - وفي قضية المدعي العام ضد نيكولا شاينوفيتش وآخرين، فعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي ترد تفاصيلها أدناه، لم يتغير الإطار الزمني المقرر للاستئناف، ومن المتوقع صدور حكم الاستئناف في تموز/يوليه ٢٠١٣. ومن المتوقع أن تعقد جلسة الاستئناف في أواخر عام ٢٠١٢.

٣٧ - ويتأثر الجدول الزمني لدعوى الاستئناف بعدد من العوامل. فقد تقدم الادعاء العام والأشخاص الخمسة جميعهم المدانين في المحاكمة الابتدائية بطلب استئناف. وتقع المستندات المعتد بها المقدمة من جميع الأطراف المستأنفة في نحو ٣٠٠ ٤ صفحة، مما يجعلها دعوى استئناف أكبر من المعتاد. وبسبب الحجم الكبير لطلب استئناف حكم ابتدائي يتألف من ١٧٤٣ صفحة، تمت الموافقة على عدة تمديدات في الوقت للأطراف المستأنفة ضمناً للإنصاف في الإجراءات. ورغم إنجاز المرحلة الأولية من تقديم المذكرات الاستئنافية في شباط/فبراير ٢٠١٠، ما زال تقديم المذكرات التكميلية جارياً لجملة من الأسباب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ترجمة الحكم الابتدائي إلى اللغات البوسنية/الصربية/الكرواتية - المتوقع إنجازها أصلاً في نيسان/أبريل ٢٠١٠ - لم تنته إلا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وبعد ذلك، سُمح للدفاع الأطراف المستأنفة باستعراض الحكم الابتدائي باللغات البوسنية/الصربية/الكرواتية، والتماس تعديل أسبابهم للاستئناف.

٣٨ - وفي الماضي، تطلبت التغييرات المستمرة في تشكيلة فريق موظفي الدعم القانوني بسبب تناقص أعداد الموظفين واستخدام عقود مؤقتة قصيرة الأجل مراجعة مواعيد الإنجاز المقررة. إلا أن التركيز الإداري بقوة على التوظيف في دائرة الاستئناف أتاح توفير العدد الكافي من موظفي الدعم القانوني في قضية شاينوفيتش وآخرين.

٣٩ - وفي قضية المدعي العام ضد فويادين بوبوفيتش وآخرين، عُدل الإطار الزمني المقرر للاستئناف، ومن المتوقع الآن صدور حكم الاستئناف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أي بعد ١١ شهراً عما كان متوقعاً في السابق.

٤٠ - ويتخذ القضاة وفريق الدعم القانوني حالياً طائفة متنوعة من التدابير للإسراع في إعداد حكم الاستئناف؛ ويشمل ذلك، على النحو المفصل أدناه، الاستعانة بموظفين إضافيين في فريق الدعم القانوني. ويعزى التأخير في صدور المتوقع لحكم الاستئناف إلى ثلاثة عوامل، أولها هو الحجم الهائل لطلبات الاستئناف. فمجموع عدد المستندات المعتد بها المقدمة من دفاع الأطراف المستأنفة الخمسة والادعاء العام يبلغ حالياً ٥٢٠ ٥ صفحة. وتعاقد أسباب

الاستئناف البالغ عددها ١١٢ سبباً المقدمة من الأطراف العدد الإجمالي لجميع القضايا الأخرى المستأنفة حالياً. والعامل الثاني هو أن الفريق الذي يعمل على القضية تعرض لنقص حاد في عدد الموظفين طوال عام ٢٠١١. ولم يتدب سوى اثنين من الموظفين القانونيين بدوام كامل لقضية بوبوفيتش وآخرين حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وفي ذلك الحين نقل إليها موظف قانوني ثالث من الدائرتين الابتدائيتين. وأضيف موظفان قانونيان آخران إلى الفريق في شباط/فبراير ٢٠١٢، وتأمّل دائرة الاستئناف في ضم المزيد من الموظفين القانونيين إلى فريق الدعم القانوني في وقت لاحق من هذا العام. والعامل الثالث هو أن عبء عمل القضاة والموظفين في الفترة السابقة للاستئناف كان أكثر وطأة مما هو متوقع، وشمل في بعض الأحيان أكثر من نصف جميع التماسات الاستئناف التي لم يُبت فيها في أي وقت من الأوقات. وبالإضافة إلى ذلك، ثمة عاملان محتملان لتوسيع نطاق القضايا قد يتسببان في تأخيرها. ويتعلق العامل الأول بتقديم ترجمة حكم المحكمة الابتدائية إلى اللغات البوسنية/الصربية/الكرواتية في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، مما أتاح للدفاع الأطراف المستأنفة فرصة تقديم التماسات تطلب تعديل أسباغهم للاستئناف. ويتعلق العامل الثاني بانتظار تسوية المستندات الصحية التي تشمل شخصاً علقت الإجراءات بشأنه.

٤١ - وفي قضية المدعي العام ضد فلاستيمير دورديفيتش، لم يتغير الإطار الزمني المقرر للاستئناف ومن المتوقع أن يصدر حكم الاستئناف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وقد أنجز تقديم مذكرة الاستئناف في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. ويجري إعداد القضية لجلسة الاستئناف التي من المتوقع أن تعقد في مطلع عام ٢٠١٣. ولا يزال الدفاع ينتظر ترجمة حكم المحكمة الابتدائية؛ إلا أن عملية صياغة الحكم نظمت بحيث لا تؤثر حالات التأخير في إنجاز الترجمة في الجدول الزمني للاستئناف.

٤٢ - وفي قضية المدعي العام ضد أنتي غوتوفينا وملادين مار كاتش، عدّل الإطار الزمني المقرر للاستئناف، ومن المتوقع الآن صدور حكم الاستئناف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أي أبكر بأحد عشر شهراً مما كان متوقعاً في السابق. فعلى الرغم من ضغط عبء العمل السابق للاستئناف، تقدم الاستئناف أسرع مما كان متوقعاً نتيجة المبادرات الرامية إلى تنظيم فريق الصياغة وأنشطته السابقة للاستئناف على نحو يتسم بالكفاءة بشكل خاص. وقد عقدت جلسة الاستئناف في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢.

٤٣ - وفي قضية المدعي العام ضد مومتشيلو بيريزيتش، لم يتغير الإطار الزمني المقرر للاستئناف ومن المتوقع صدور حكم الاستئناف في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وانتهى تقديم

مذكرة الاستئناف في قضية بيريزيتش في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ويجري إعداد القضية لجلسة الاستئناف التي من المتوقع أن تعقد في مطلع عام ٢٠١٣.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خمسة أحكام في قضايا تيونيست باغوسورا وأنتول نسينغومفا ضد المدعي العام، وألويس نتاباكوزي ضد المدعي العام، ودومينيك نتاو كوليليايو ضد المدعي العام، وإيلديفونس هاتينغيماننا ضد المدعي العام، وغسبار كانيارو كيغا ضد المدعي العام، وقرارات منها القرار بوقف قرار الدائرة الابتدائية القاضي بنقل جان أويينكندي إلى رواندا لمحاكمته بموجب القاعدة ١١ مكرراً. واستمعت دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أيضاً إلى مرافعة في دعوى استئناف الحكم الصادر في قضية جان - باتيست غاتيتي ضد المدعي العام. وفي أواخر هذا العام، تتوقع دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إصدار حكم في قضية غاتيتي والاستماع إلى مرافعة في دعوى استئناف الحكم الصادر في قضية جويستان مويغيتزي وبروسبير مويغرانيزا ضد المدعي العام.

٤٥ - وعلى الرغم مما تبذله المحكمة من جهود متواصلة، بما في ذلك خفض وقت ترجمة حكم المحكمة الابتدائية إلى النصف، ينتظر في الوقت الحالي، وفقاً للتوقعات الواردة في التقرير الذي قدمته المحكمة إلى مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وفي جدول دعاوى الاستئناف المرفق بهذا التقرير، أن تواجه المحكمة صعوبة في أن تنتهي من أي دعوى استئناف في قضايا برليتش وآخرين، وشيشلي، وتوليمير، بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ على النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). وإذا ما قدمت طلبات الاستئناف هذه، فسوف تعمل دائرة الاستئناف في المحكمة بصورة متزامنة مع دائرة الاستئناف التابعة لآلية تصريف الأعمال المتبقية. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تودع طلبات الاستئناف في قضايا كاراديتش وملاديتش وهاديتش، إن وجدت، بعد ١ تموز/يوليو ٢٠١٣ فتقع بالتالي ضمن الأمور التي ستحسمها آلية تصريف الأعمال المتبقية عملاً بالقرار ١٩٦٦ (٢٠١٠). وتواصل المحكمة على نحو فعال تحديد وتنفيذ التدابير التي قد تحد من حالات التأخير هذه أو تلغيها.

## هاء - قرارات السماح بالاطلاع على معلومات سرية

٤٦ - لا تزال هيئة المحكمة التي جرى تشكيلها للبتّ في الطلبات المقدمة للسماح بالاطلاع على معلومات سرية للاستفادة منها في إجراءات المحاكم الوطنية بموجب المادة ٧٥ (حاء) تمارس مهامها بكفاءة، وقد أصدرت ثلاثة قرارات خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

### ثالثاً - استبقاء الموظفين

٤٧ - مع اقتراب موعد انتهاء ولاية المحكمة، يواصل الموظفون الأساسيون ترك العمل فيها من أجل فرص عمل أكثر أماناً في أماكن أخرى. ولقد أثر فقدان موظفي المحكمة ذوي الخبرة تأثيراً كبيراً في الإجراءات، وألقى بعبء ثقيل على كاهل من تبقى من موظفيها، وأسفر عن بعض حالات التأخير في إنجاز عمل المحكمة.

٤٨ - وتعمل المحكمة بشكل حثيث على استخدام مجموعة من التدابير الإدارية، بما في ذلك مراجعة قاعدة التعاقد مع متدربين المذكورة أعلاه، لاستبقاء الموظفين والمتدربين المهويين. وفي هذا السياق، تواصل المحكمة التماس الدعم لتدبير سيساعد في استبقاء موظفيها واستبدالهم، ألا وهو حافز الاستبقاء. وسوف يشمل هذا الحافز دفع مبلغ محدود للموظفين الذين أمضوا أكثر من خمس سنوات من الخدمة المتواصلة والذين سيقون في مناصبهم حتى إلغاء وظائفهم. ففي عام ٢٠٠٨، أيدت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية دفع حافز استبقاء، وشمل تقرير الأمين العام عن هذا التدبير عمليات حسابية تبين أن الوفورات المرتبطة بحافز الاستبقاء بما في ذلك انخفاض معدلات دوران الموظفين من حيث انخفاض تكلفة التناوب والزيادة في الإنتاجية والكفاءة، سوف تقوم بأكثر من التعويض عن التكلفة المحتملة. وتبين أن منح الموظفين حافزاً مالياً مباشراً من أجل البقاء حتى تاريخ إلغاء وظائفهم له فعالية عالية في منظمات أخرى آخذة في تقليص حجمها. وعلى المدى الطويل، يُمثل استبقاء الموظفين ذوي الخبرة النهج الأكثر كفاءة وفعالية من حيث الكلفة بالنسبة للمحكمة لأن تكلفة الاستعاضة عن الموظفين الذين يغادرون عملهم أكبر من التكلفة المرتبطة بحافز الاستبقاء المقترح.

### رابعاً - إحالة القضايا

٤٩ - أحالت المحكمة إلى الهيئات القضائية الوطنية، بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧، ما مجموعه ثمان قضايا، تشمل ١٣ متهماً من الرتب المتوسطة أو الدنيا، وذلك وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). وأدى ذلك إلى تخفيض كبير في عبء عمل المحكمة الإجمالي، وهو ما أتاح إمكانية الوصول بالقضايا الخاصة بأعلى القادة رتبة إلى مرحلة المحاكمة في أقرب وقت ممكن. وأسهمت أيضاً إحالة هذه القضايا إلى الهيئات القضائية الوطنية في إقامة علاقات بين المحكمة وأجهزة القضاء الوطنية في دول يوغوسلافيا السابقة وتعزيز قدرات تلك الهيئات القضائية على مقاضاة مرتكبي انتهاكات القانون الإنساني الدولي ومحاکمتهم، وبالتالي تعزيز سيادة القانون في هذه الدول الجديدة.

٥٠ - واتخذت القرارات المتعلقة بإحالة القضايا مجلس إحالة عُين خصيصاً لهذا الغرض، وجرى في بعض الحالات الطعن في تلك القرارات. ونتيجة لذلك، أُحيل ١٠ متهمين إلى البوسنة والهرسك، وأحيل متهمان إلى كرواتيا، ومتهم واحد إلى صربيا. ورفضت طلبات إحالة أربعة متهمين نظراً لمستوى مسؤوليتهم وجسامة الجرائم المتهمين بارتكابها. وقد استُخدمت إمكانات الإحالة إلى أقصى حد. وبالتالي لم يعد أمام المحكمة أي قضية تنطبق عليها شروط الإحالة وفقاً لمعايير الأقدمية في الرتب التي حددها مجلس الأمن.

٥١ - ومن بين ١٣ متهماً أُحيلوا إلى هيئات قضائية وطنية، تم إنجاز الإجراءات القضائية ضد ١٢ منهم. وعلقت إجراءات محاكمة فلاديمير كوفاتشيفيتش إلى أن تحدد محكمة كراييفو الابتدائية في صربيا ما إذا كانت حالته تسمح بمثوله أمام المحكمة. ويواصل الادعاء رصد هذه القضية بمساعدة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

## خامسا - التوعية

٥٢ - كثفت المحكمة جهودها المبذولة لأغراض التوعية في بلدان يوغوسلافيا السابقة، وذلك في إطار استراتيجية أعيدت هيكلتها من أجل تقديم معلومات واضحة وموضوعية عن المحكمة وولايتها ومحاماتها، إضافة إلى حفز النقاش بشأن أفضل السبل للاستفادة من منجزات المحكمة في عملية التعامل مع الماضي.

٥٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أطلق برنامج التوعية مشروعاً ريادياً لتثقيف الشباب قدمت له حكومة فنلندا تمويلاً سخياً. ويهدف المشروع إلى إطلاع أكثر من ٣٠٠٠ من طلاب المدارس الثانوية في جميع أنحاء المنطقة عن كُتب على عمل المحكمة ومنجزاتها. وهذه هي المرة الأولى أيضاً التي يُمنح فيه للمحكمة الإذن بالتحدث في المدارس الثانوية في المنطقة على هذا النطاق الواسع. وقد تم حتى الآن تقديم الغالبية العظمى من العروض المتوخى تقديمها في المدارس الثانوية في بلدان يوغوسلافيا السابقة وأقاليمها. وبالإضافة إلى ذلك، أُلقيت حتى الآن ٢٠ محاضرة في كليات الحقوق والعلوم الاجتماعية في جامعات من مختلف أنحاء المنطقة، ومن المعتزم إلقاء عدد آخر من هذه المحاضرات في الربع الثالث من السنة.

٥٤ - وأنتج البرنامج فيلماً وثائقياً بعنوان "العنف الجنسي وانتصار العدالة"، وهو أول فيلم وثائقي طويل ينتجه على الإطلاق، ونظم أولى عروض رسمية للفيلم ومناقشات بشأنه في اجتماعات موائد مستديرة لخبراء في هذا المجال، وذلك توطئة لإطلاقه دولياً وإقليمياً. ويصف الفيلم الدور التاريخي للمحكمة في وضع حد للإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي

التي ارتكبت في زمن الحرب. وقد لقي قبولا حسنا جدا لدى المشاهدين في يوغوسلافيا السابقة، وكذلك على الصعيد الدولي. وتعتزم قنوات تلفزيونية إقليمية عديدة في بلدان المنطقة بث الفيلم، وبدأ أساتذة الجامعات يستعينون به بالفعل كأداة تعليمية في إلقاء محاضراتهم. وأحرز تقدم في إنجاز فيلم وثائقي ثان سيركز على القضايا التي انتهت منها المحكمة والتي تتصل بالجرائم المرتكبة في المخيمات التي تزنر بلدة برييدور، في البوسنة والمهرسك.

٥٥ - وواصل ممثلو برنامج التوعية في المكاتب الميدانية في بلغراد، وبريشينا، وسرايفو، وزغرب التعامل مع عدة أوساط في الميدان، وذلك بأن شاركوا في أكثر من ٧٠ مناسبة عامة شملت عقد مؤتمرات وإجراء مناقشات في اجتماعات موائد مستديرة، وتقديم معلومات عن عمل المحكمة. بالإضافة إلى ذلك، توافد إلى المحكمة للإطلاع على عملها ومتابعة جلساتها أكثر من ١٠٠ زائر من يوغوسلافيا السابقة وأكثر من ٢ ٥٠٠ من بقية دول العالم جاؤوا إليها لمقابلة قضاة المحكمة وكبار المسؤولين.

٥٦ - وظل الموقع الشبكي المتعدد اللغات للمحكمة أحد أهم أدواتها في مجالي التوعية وإعلام الجمهور. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد زواره من يوغوسلافيا السابقة نصف مليون زائر، أي ثلث العدد الإجمالي للزوار. ويتضح من الإحصاءات أيضا أن ثمة اهتماما كبيرا بمشاهدة وقائع جلسات المحاكمة مباشرة من خلال الموقع الشبكي. وزاد الأثر المترتب على المحكمة في شبكات الإعلام الاجتماعية، حيث ارتفع على نحو مطرد عدد مستخدمي تويتر ويوتيوب في يوغوسلافيا السابقة وخارجها من المشتركين في منابر المحكمة الإعلامية منذ أن بدأت المحكمة في استخدام هذين المنبرين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وللمحكمة الآن أكثر من ٢ ٧٠٠ متابع لوقائع أعمالها عبر تويتر، من بينهم ٨٠٠ متابع التحقوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد بلغ عدد مشاهدات مقاطع الفيديو المنشورة في صفحة يوتيوب للمحكمة حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ مشاهدة، من بينها ٣٥ في المائة مصدرها يوغوسلافيا السابقة.

٥٧ - وأجرى برنامج التوعية في العام الماضي استعراضا شاملا لأنشطته، توج بإصدار التقرير السنوي لعام ٢٠١١ عن أنشطة التوعية. ويسلط التقرير الضوء على الأنشطة والمنجزات التي تحققت خلال عام كان من أكثر الأعوام نشاطا في تاريخ البرنامج، ويبين الخطط التي سينتهجها للاستفادة من هذه النجاحات في المستقبل.

٥٨ - غير أنه رغم هذه النجاحات، فإن انعدام التمويل المستقر والكافي لا يزال من العقبات الرئيسية التي تعوق الحفاظ على حسن تنظيم برنامج التوعية وفعاليتها. فالبرنامج

ما زال يواصل بذل الجهود لجمع الأموال، ويكرر التأكيد على أهمية قرار الجمعية العامة ٢٥٣/٦٥ (٢٠١٠)، الذي شجعت في الجمعية العامة الأمين العام على مواصلة استكشاف تدابير لجمع تبرعات لأنشطة التوعية. وستتصل المحكمة في الأشهر المقبلة بالدول والجهات المانحة الأخرى لتطلب منها دعم أنشطة هذا البرنامج الذي سيزيد من الوعي بدور المحكمة كجزء أساسي من عمليات العدالة الانتقالية وتوطيد السلام والأمن في المنطقة.

## سادسا - الضحايا والشهود

٥٩ - استدعي للمثول أمام المحكمة أكثر من ٧٥٠٠ شخص بين شهود ومرافقين للشهود من جميع أنحاء العالم. ومعظم الشهود وفدوا من شتى البقاع والأماكن النائية في يوغوسلافيا السابقة. ولولا إقدامهم على الظهور والإدلاء بأدلتهم بكل شجاعة، لما انعقدت أي محاكمات وظل الإفلات من العقاب سيد الموقف. ومع ذلك، فقد تعرض الكثيرون منهم لمجموعة من الصعوبات الناجمة عن قرارهم الإدلاء بشهادتهم أمام المحكمة، وهذا، إضافة إلى ما تكبدوه من معاناة وخسائر جراء التزاعات في المنطقة. فالمسألة تتلخص ببساطة في أن موارد المحكمة لا تستطيع تلبية كل احتياجاتهم.

٦٠ - وفي الوقت الذي تعمل فيه المحكمة للانتهاء من أنشطتها، فإنها لا تزال تواجه في أثناء ذلك تحديات فيما يتعلق بنقل الشهود، وهي تعتمد في ذلك كلية على تعاون الدول لمساعدتها. فالنقل النهائي للشهود إلى مكان آخر قد يتأخر لمدة تتراوح بين ستة أشهر وعدة سنوات وفقا للظروف المتعلقة بكل حالة، ووفقا كذلك للمفاوضات مع الدول التي يتم الاتصال بها طلبا للمساعدة. وكلما طال التأخير إلا وقويت احتمالات تضرر الشهود الذين هم في انتظار نقلهم النهائي إلى مكان آخر. وهناك تحديات أخرى تتعلق بما يسمى شاهد "مطلع" أو محكوم عليه. فالسوابق الجنائية لبعض هؤلاء الشهود قد تعوق كثيرا نقلهم. وقد رفض العديد من الدول صراحة نقل شهود مطلعين، واحتج بعضها بوجود قيود تشريعية تمنعها من قبولهم. وتظل قدرة المحكمة على النجاح في نقل أشد الشهود عرضة للتهديد مرهونة بوجود عدد أكبر من الدول المساعدة في تذليل هذا التحدي.

٦١ - ويحق لضحايا النزاع في يوغوسلافيا السابقة بموجب القانون الدولي الحصول على تعويض عن الجرائم التي ارتكبت ضدهم. وقد دعت التقارير السابقة مجلس الأمن إلى إنشاء صندوق استئماني لضحايا الجرائم المشمولة باختصاص المحكمة، بالنظر إلى الأسس القانونية التي تسوّغ مثل هذا التعويض، بما فيها إعلان المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة، وقرار الجمعية العامة ٣٤/٤٠ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥. وتلقت المحكمة عددا كبيرا من ردود الفعل الإيجابية على هذه المبادرة من

ضحايا الفظائع التي ارتكبت ضدهم خلال تفكك يوغوسلافيا السابقة بصورة مدمرة في التسعينيات من القرن الماضي.

٦٢ - وما برحت المحكمة تتخذ مبادرات لإنشاء نظام لتقديم المساعدة والدعم إلى الضحايا. وتحقيقا لهذا الغرض، دخلت المحكمة في شراكة مع المنظمة الدولية للهجرة التي تقوم حاليا بإعداد دراسة تقييمية تهدف إلى تزويد المحكمة بتوجيهات بشأن التدابير المناسبة لتقديم المساعدة وخيارات التمويل لدعم تلك التدابير. وقد قدمت حكومة فنلندا بسخاء التمويل اللازم لإجراء هذا التقييم، الذي ينجز حاليا في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وصربيا، والجبل الأسود، وكوسوفو، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وتدعو المحكمة مجلس الأمن إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتقديم دعمه لهذه المبادرات، مشددة على أنها لن تفرض على الدول أي التزامات بتوفير التمويل، وإنما ستعتمد بدلا من ذلك على التبرعات. فالأحكام التي تصدرها المحكمة لا تكفي وحدها لاستعادة السلام وتحقيق المصالحة في المنطقة. فلا بد من أن تكون هناك تدابير علاجية تكمل المحاكمات على الجرائم إذا ما أريد تحقيق السلام الدائم، ويتمثل أحد هذه التدابير في تعويض الضحايا عن معاناتهم.

## سابعاً - تعاون الدول مع المحكمة

٦٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، ألقى القبض على راتكو ملاديتش، وغوران هاديتش ونقلوا إلى المحكمة. ولم يتبق أي هارب. ويعود الفضل في هذا الإنجاز إلى سنوات من الجهود التي بذلتها الدول والمدعي العام والمحكمة لتحديد مكان وجود الهاربين ونقلهما إلى المحكمة لمحاكمتهما.

## ثامناً - آلية تصريف الأعمال المتبقية

٦٤ - في ١ تموز/يوليه عام ٢٠١٢، ستباشر الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين العمل في كل من فرعيها في لاهاي وأروشا. فهي ستستلم المهام المتبقية من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢، ومن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

٦٥ - وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عيّن الأمين العام السيد جون هوكينغ، قلم المحكمة، مسجلاً أولاً لآلية تصريف الأعمال المتبقية. وفي ٢٩ شباط/فبراير، عيّن الأمين العام القاضي تيودور ميرون، رئيس المحكمة والقاضي في الآلية، أول رئيس للآلية. وفي ٢٩ شباط/فبراير أيضاً، عيّن مجلس الأمن السيد حسن بوبكار جالو، المدعي العام للمحكمة، مدعياً عاماً أولاً للآلية.

٦٦ - وفيما يلي ملخص للعمل الجاري إنجازه لإغلاق المحكمة ونقل مسؤولياتها إلى الآلية. وفي حين أنجزت المحكمة سابقا الكثير من الأعمال التحضيرية لآلية تصريف الأعمال المتبقية، فقد بدأت الآلية في استقدام موظفيها، وسوف تتولى المسؤولية عن المزيد من الأنشطة المتصلة بعملياتها. وينصبّ تركيز المحكمة حاليا على التعاون بشكل وثيق مع الآلية لضمان النقل السلس للمهام والعمليات.

### نقل المهام إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية

٦٧ - شاركت المحكمة في عدة أنشطة تخطيطية لتحديد مجالات العمل فيما يتصل بإحالة المهام من المحكمة إلى الآلية، وذلك بالتنسيق مع كل من الآلية والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ومكتب الشؤون القانونية، وقسم إدارة المحفوظات والسجلات، وفريق مجلس الأمن العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين. وقد روعيت عوامل عديدة في التخطيط لبدء عمل الآلية ونقل المهام إليها، بما في ذلك الموارد وإجراءات العمل المطلوبة لممارسة المهام القضائية ومهام النيابة العامة التي جرى نقلها، والمصالح المؤسسية الطويلة الأجل لآلية تصريف الأعمال المتبقية، والآثار المترتبة على الميزانية، والحاجة إلى مواصلة تقديم الدعم والمساعدة إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وهما تعملان على إنجاز ولاياتهما.

٦٨ - سيجري النقل الأول لمهام المحكمة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ عندما تنقل المحكمة إلى الآلية مهمة إدارة السجلات والمحفوظات. وبالتوازي مع ذلك، ستلغي المحكمة وحدتها المعنية بإدارة المحفوظات والسجلات، وستخفض عدد الموظفين المعنيين.

### التقليص

٦٩ - يتواصل تنفيذ عملية تقليص الحجم. فخلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، تتوقع المحكمة تقليص ١٢٠ وظيفة وفقا لجدول مواعيد المحاكمة وجلسات الاستئناف. واستُخدمت عملية الاستعراض المقارن لاختيار موظفين محددتين لتقليص وظائفهم، بحيث تتزامن تواريخ انتهاء عقود خدمتهم مع تواريخ إلغاء الوظائف. وقد اكتملت في الربع الثالث من عام ٢٠١١ عملية الاستعراض المقارن لتقليص الوظائف في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وبفضل إجراء هذه العملية في أبكر الآجال، كُفّل للموظفين أقصى قدر من الأمن التعاقدية يتيح التخطيط المالي الحصيف.

## ميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

٧٠ - بالإضافة إلى ميزانية المحكمة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، عملت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا معاً لوضع ميزانية آلية تصريف الأعمال المتبقية لكي ينظر فيها مكتب الشؤون القانونية. وجرى النظر في ميزانيتي المحكمتين وميزانية آلية التصريف باعتبارها كلاً متسقاً. وبعد اتخاذ القرارات النهائية بشأن المقترحات المقدمة من المحكمتين، قدم مكتب الشؤون القانونية مشروع ميزانية آلية التصريف إلى مكتب المراقب المالي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١١. واعتمدت الجمعية العامة مشروع ميزانية آلية تصريف الأعمال المتبقية في ٢٤ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١١.

٧١ - ولكي تعمل آلية تصريف الأعمال المتبقية بأقصى قدر من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، تتوقع ميزانيتها الحصول على مساعدات كبيرة من المحكمتين. وبوجه أخص، فلما كانت الآلية ستعمل بتزامن مع المحكمتين خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، فستتقاسم معهما الموارد وتتبادل معهما الدعم، وبخاصة من خلال تولي الموظفين مهام مزدوجة، واستخدام خدمات الدعم الإداري المشتركة المزمع أن تقدمها المحكمتان. وبالاستفادة من الموظفين والموارد الموجودة في المحكمتين، ستعمل الآلية بكفاءة، وستحقق وفورات حجم بعدة وسائل، من بينها تخفيض الاحتياجات إلى التمويل، وتخفيض كل من مصروفات التشغيل العامة، وتكاليف الهياكل الأساسية، وتكاليف المعدات، وتكاليف الخدمات الإدارية.

## القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات

٧٢ - بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية، أتمت المحكمتان مشروعاً ضخماً لإعداد القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات التي ستعتمدها آلية تصريف الأعمال المتبقية. وتنطوي المرحلة ١ من هذا المشروع على إعداد مشروع أولي وحيد للقواعد. وتشمل المرحلة الثانية قيام القضاة، ومكتبي المدعين العامين، وقلمي المحكمة، ورابطتي محامي دفاع المحكمتين بالتعليق على المشروع ومواءمة هذه التعليقات وإدراجها في المشروع الثاني للقواعد. وتشمل المرحلة ٣ موافقة رئيسي المحكمتين على المشروع، ثم إحالته إلى مكتب الشؤون القانونية. وقد قدم رئيسا المحكمتين المشروع على مكتب الشؤون القانونية في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١، وقدما في بداية عام ٢٠١٢ مشروعاً منقحاً في ضوء تعليقات أعضاء مجلس الأمن. وقدما إلى المكتب في نيسان/أبريل ٢٠١٢ مشروعاً آخر للقواعد يتضمن آخر التنقيحات.

## المباني والاتفاق مع الدولة المضيفة

٧٣ - يحدد قرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠) مقرري فرعي آلية تصريف الأعمال المتبقية في كل من لاهاي وأروشا. وبغية تحقيق وفورات في التكاليف وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة، وخلال فترة وجود الآلية جنبا إلى جنب مع المحكمة، سيكون مقر فرع الآلية في لاهاي في نفس المبنى الذي يؤوي المحكمة. وتتواصل المفاوضات بشأن استخدام مبنى المحكمة على نحو مستمر. وقدمت المحكمة المساعدة إلى مكتب الشؤون القانونية في التفاوض لإبرام اتفاق مقر مناسب مع الدولة المضيفة، وستواصل المحكمة مساعدة آلية تصريف الأعمال المتبقية في تلك المفاوضات.

## أمن المعلومات ونظام الاطلاع على سجلات المحكمة وآلية تصريف الأعمال المتبقية

٧٤ - منذ الاجتماع الأخير للفريق العامل المعني بالاستراتيجية المشتركة لإدارة محفوظات المحكمتين المعقود من ٢٧ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أوشك العمل المتعلق بإعداد نشرة الأمين العام لأمن المعلومات ونظام الاطلاع على سجلات المحكمة وآلية تصريف الأعمال المتبقية على الانتهاء. وقام مكتب الشؤون القانونية منذ ذلك الحين بتنقيح مشروع النشرة الذي اشتركت المحكمتان في إعداده، وسيتم قريبا الانتهاء من إعداده بصيغته النهائية.

## وضع سياسات الاحتفاظ بالسجلات وحفظها

٧٥ - تواصل وحدة إدارة المحفوظات والسجلات التعاون مع قسم إدارة المحفوظات والسجلات لوضع سياسة شاملة بشأن الاحتفاظ بالسجلات تكفل حفظ السجلات الموضوعية لهيئات المحكمة الثلاث جميعها. وسينجز هذا العمل في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٧٦ - وتتعاون وحدة إدارة المحفوظات والسجلات حاليا مع جميع مكاتب المحكمة في إعداد خطط للتصرف في السجلات. وتحدد هذه الخطط الإجراءات المتعين أن تتخذها المكاتب لتنفيذ سياسات الاحتفاظ بالسجلات قبل إغلاقها. وتعتزم الوحدة إعداد هذه الخطط بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

## إعداد السجلات الرقمية لنقلها إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية

٧٧ - بالتعاون مع قسم المحكمة لخدمات تكنولوجيا المعلومات، استقدمت وحدة إدارة المحفوظات والسجلات خبيرا استشاريا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ لتقديم المشورة إلى المحكمة بشأن وضع استراتيجية للحفظ الرقمي. وقد اكتمل هذا المشروع في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. والمحكمة بصدد النظر الآن في توصيات الخبير الاستشاري.

- ٧٨ - وبدأت المحكمة في تنفيذ عدة مشاريع للتدقيق في مجموعات رئيسية من السجلات الرقمية، وتحسين نوعية فهارسها وتحسين سبل الاطلاع عليها في المستقبل.
- ٧٩ - وتشمل الخطط المذكورة أعلاه المتعلقة بالتصرف في السجلات الإجراءات التي يتعين أن تتخذها المكاتب، قبل إغلاقها، بشأن السجلات الرقمية.

### إعداد المحفوظات الورقية لنقلها إلى آلية التصريف

- ٨٠ - أتمت وحدة إدارة المحفوظات والسجلات بنجاح تحديث نظامها الإلكتروني لإدارة المستندات والسجلات (نظام الإدارة الكلية لمعلومات السجلات). وهي الآن بصدد العمل على عدة مشاريع لإعداد النظام لنقله إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية.
- ٨١ - وتشمل الخطط المذكورة أعلاه المتعلقة بالتصرف في السجلات الإجراءات التي يتعين أن تتخذها المكاتب، قبل إغلاقها، بشأن السجلات المادية.
- ٨٢ - وقد أنشأ رئيس وحدة إدارة المحفوظات والسجلات فريقاً عاملاً يتولى وضع خطة للاستجابة في حالات الطوارئ واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث بالنسبة للسجلات المادية المودعة في خزائن آمنة.

### استعراض الاتفاقات

- ٨٣ - انتهت المحكمة من استعراض جميع الاتفاقات المبرمة مع الدول والهيئات الدولية الأخرى، إضافة إلى العقود المبرمة مع كيانات القطاع الخاص، وذلك لتحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى أن تستمر بعد إغلاق المحكمة. وأصدرت فرادى أقسام المحكمة توصيات بتعديل الاتفاقات القائمة والعقود اللازمة لتلبية احتياجات آلية التصريف. ومن المقرر إبرام اتفاقات وعقود جديدة وفقاً للجدول الزمنية المتوقعة لإغلاق المحكمة.

### مراكز المعلومات

- ٨٤ - في أعقاب المهمة التي قامت بها رئيسة الدوائر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى منطقة يوغوسلافيا السابقة، أنشأ الرئيس الفريق العامل الاستشاري غير الرسمي المعني بإنشاء مراكز للمعلومات في منطقة يوغوسلافيا السابقة، الذي يتألف من ممثلين عن حكومات المنطقة، لتمكين السلطات الوطنية من القيام على نحو أفضل بتحديد ما إذا كان من المستصوب إنشاء مراكز للمعلومات على أراضيها، والقيام في هذه الحالة ببلورة رؤية لإنشاء هذه المراكز. ودعي ممثلون عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة إلى المشاركة في هذا الفريق العامل بصفة مراقبين. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠،

عقد الاجتماع الأول للفريق العامل في بردو، سلوفينيا، وحددت خلاله الخطوات العملية لإخراج هذا المشروع إلى الوجود. ومنذ ذلك الحين، عممت المحكمة على أعضاء الفريق والمراقبين مسودة مشروع إنشاء المراكز طلبا لتعليقاتهم عليها، وانتهت من إجراء مشاورات بشأنها مع المنظمات غير الحكومية العاملة في يوغوسلافيا السابقة. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، استضافت الحكومة السويسرية حلقة عمل لأعضاء الفريق العامل والمراقبين، جمعت خبراء من مختلف البلدان يعملون في مجال المحفوظات وحقوق الإنسان لتبادل الخبرات. وخلال حلقة العمل، قدم موظفو الاتصال التابعون للمحكمة تقريرا إلى الفريق العامل عن الملاحظات التي وردت إليهم من المنظمات غير الحكومية. وبناء على المناقشات التي دارت في حلقة العمل، تقرر أن أفضل طريقة للمضي قدما تتمثل في أن تعمل المحكمة بشكل ثنائي مع كل دولة من الدول المعنية لتجميع مسودة مشروع تناسب الاحتياجات الخاصة بكل منها. وقد وافقت كرواتيا بالفعل على إنشاء مركز للمعلومات، وهناك محادثات جارية مع الدول المعنية الأخرى.

## تاسعا - إرث المحكمة وبناء القدرات

٨٥ - في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، استهلّت المحكمة، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومعهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة بصورة رسمية في بلغراد، المشروع المشترك الممتد لفترة ١٨ شهرا المعنون إقامة العدل في قضايا جرائم الحرب. ونفذت المحكمة مباشرة ثلاثة عناصر من المشروع شملت تحرير محاضر جلسات معينة من جلسات المحكمة باللغات المحلية ليوغوسلافيا السابقة، وترجمة أداة البحث في الاجتهاد القضائي لدائرة الاستئناف بالمحكمة إلى اللغات البوسنية والصربية والكرواتية، وتدريب أصحاب المهن القانونية على سبل الاطلاع على سجلات المحكمة المتاحة للجمهور والبحث فيها. وقد تم الانتهاء من إعداد أكثر من ٦٠.٠٠٠ صفحة من المحاضر الحرفية، وترجم جزء كبير من أداة البحث وتم تحميله على الموقع الشبكي للمحكمة، وتلقى ١٥٧ من أصحاب المهن القانونية العاملين لدى السلطات القضائية في المنطقة تدريبا على سبل الاطلاع على مواد المحكمة المتاحة للجمهور وعلى سبل البحث فيها. وقد حدا نجاح هذا المشروع بمكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان إلى أن يبدأ، بتشاور مع المحكمة، في التخطيط لتنفيذ مشروع مماثل.

٨٦ - وواصلت المحكمة سعيها لإيجاد وسائل لإطلاع الناطقين بالألبانية في يوغوسلافيا السابقة على سجلاتها. وقدمت حكومة سويسرا تمويلا سخيا لأغراض الترجمة إلى اللغة الألبانية لنص دليل الممارسات المتبعة، الذي أعدته المحكمة بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة

الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، والذي يقدم وصفا شاملا للممارسات التشغيلية التي تطورت في المحكمة منذ إنشائها. وقد فرغ من ترجمة الدليل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويمكن الآن الاطلاع عليه في الموقع الإلكتروني للمحكمة. وتسعى المحكمة أيضا إلى تمويل ترجمة المحاضر الحرفية الهامة إلى اللغة الألبانية.

٨٧ - وفي ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، عقدت المحكمة مؤتمرا ركزت فيه على إرثها العالمي. وحضر مؤتمر الإرث العالمي كبار الأكاديميين والقضاة الدوليين والممارسين القانونيين ومثلي الدول وأعضاء مؤسسات المجتمع المدني لاستكشاف أثر عمل المحكمة في القانون الإنساني الدولي والإجراءات الجنائية الدولية، إضافة إلى ما تنطوي عليه سوابقها القضائية من إمكانيات لتشكيل مستقبل العدالة العالمية، والنهوض بحقوق الإنسان. وشمل المؤتمر أربع حلقات نقاش بشأن المواضيع التالية: أثر السوابق القضائية للمحكمة في المسائل الموضوعية في توضيح القانون الإنساني الدولي العرفي؛ والتفاعل بين إجراءات القانون العام والقانون المدني في عمل المحكمة: الكفاءة والعدالة في المحاكمات الدولية المعقدة؛ وأثر عمل المحكمة في مستقبل العدالة العالمية والنهوض بحقوق الإنسان وإعمالها؛ والمساهمة الفقهية للمحكمة في توضيح الجرائم الأساسية للإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وشارك في المؤتمر أكثر من ٣٥٠ شخصا، كان بعضهم من أهل العلم المرموقين وأبرز الممارسين في مجال القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي. وقد أمكن عقد هذا المؤتمر بفضل سخاء حكومات هولندا، ولكسمبورغ، وسويسرا، وجمهورية كوريا، إضافة إلى بلدية لاهاي، ومبادرة عدالة المجتمع المفتوح. وتوجد على الموقع الشبكي للمحكمة أشرطة فيديو تتضمن مناقشات الفريق.

٨٨ - وجارٍ العمل على استعراض خطط إحياء الذكرى السنوية العشرين لإنشاء المحكمة في عام ٢٠١٣، وسيعلن عنها في الوقت المناسب.

## عاشرا - خاتمة

٨٩ - يبين هذا التقرير التزام المحكمة الثابت بتعجيل وتيرة تنفيذ إجراءاتها مع كفالة الامتثال الكامل لمعايير الإجراءات القانونية الواجبة. وحسبما جرى تبيانه أعلاه، قامت المحكمة بتنقيح النظامين الأساسي والإداري للموظفين، وملاك الموظفين المتديين للقضايا، والممارسات المتعلقة بعمل أفرقة الصياغة، وذلك للحد من احتمالات وقوع تأخيرات أخرى، وفي بعض الحالات، تقديم المواعيد المتوقعة لصدور الأحكام. وفي حين أنه صار من المتوقع الآن صدور الأحكام في بعض القضايا بعد المواعيد المتوقعة سابقا، فإن المحكمة تبذل كل ما في وسعها لتجنب هذه التأخيرات.

٩٠ - وينبغي ألا يحجب التأخير في صدور بعض الأحكام بنجاح المحكمة غير المسبوق في وضع مجموعة شاملة من السوابق في القانون الجنائي الدولي، وفي إلقاء القبض على جميع الأفراد الموجودين على قيد الحياة من المتهمين الذين أدانتهم المحكمة، وهو ما يبين بوضوح وبشكل لا لبس فيه أن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات قوانين الحرب أو أعرافها جرائم لن يتسامح فيها المجتمع الدولي. وإعمالاً لهذه الروح، تشجع المحكمة مجلس الأمن على مواصلة دعم المؤسسات القضائية في يوغوسلافيا السابقة فيما تبذله من جهود استناداً إلى عمل المحكمة ومجلس الأمن.

## المرفق الثاني

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تقرير سيرج براميرتز، المدعي العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة،  
المقدم إلى مجلس الأمن عملاً بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن  
١٥٣٤ (٢٠٠٤)

## المحتويات

الفصل	الفقرات الصفحة
أولا - لحة عامة	٢٩
ثانيا - استكمال المحاكمات ودعاوى الاستئناف	٣٠
ألف - الإدارة المرنة لموارد مكتب المدعي العام	٣٠
١ - برليتس وآخرون	٣١
٢ - شيشيلي	٣١
٣ - (ميتشو) ستانيشيتش وجوبليانين	٣٢
٤ - (يوفيتشا) ستانيشيتش وسيماتوفيتش	٣٢
٥ - توليمير	٣٢
٦ - هاراديناوي وآخرون (إعادة المحاكمة)	٣٣
٧ - كاراديتش	٣٣
٨ - ملاديتش	٣٤
٩ - هادزيتش	٣٦
جيم - معلومات مستكملة عن سير الاستئنافات	٣٦
دال - قضايا انتهاك حرمة المحكمة	٣٨
١ - راشيتش	٣٨
٢ - شيشيلي	٣٨

٣٩	٣ - بيشانك. . . . .
٣٩	٤ - توبايتش . . . . .
٤٠	هاء - أوامر السماح بالاطّلاع . . . . .
٤٠	ثالثا - تعاون الدول مع مكتب المدعي العام . . . . .
٤٠	ألف - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام . . . . .
٤١	١ - التعاون بين صربيا ومكتب المدعي العام . . . . .
٤٢	٢ - التعاون بين كرواتيا ومكتب المدعي العام. . . . .
٤٢	٣ - التعاون بين البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام . . . . .
٤٣	٤ - التعاون بين دول ومنظمات أخرى ومكتب المدعي العام . . . . .
٤٤	رابعا - الانتقال من المحكمة إلى المحاكمات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب . . . . .
٤٤	ألف - التأخير في معالجة القضايا في البوسنة والهرسك. . . . .
	باء - التعاون فيما بين دول يوغوسلافيا السابقة في التحقيق في جرائم الحرب ومقاضاة
٤٦	مرتكبيها . . . . .
٤٧	جيم - دعم مكتب المدعي العام لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب في المحاكم الوطنية . . . . .
	١ - الاطلاع على المعلومات الموجودة في قواعد بيانات مكتب المدعي العام وفي
٤٧	سجلات قضايا المحكمة . . . . .
٤٨	٢ - نقل الخبرات . . . . .
٤٩	خامسا - تقليص عدد الوظائف والتحصير للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية . . . . .
٤٩	ألف - تقليص عدد الوظائف في مكتب المدعي العام عند إنجاز أنشطة المحاكمات . . . . .
٤٩	باء - التحضير للانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. . . . .
٥٠	سادسا - خاتمة . . . . .

## أولا - ملحة عامة

١ - يقدم المدعي العام هذا التقرير السابع عشر عن استراتيجية الإنجاز الذي يغطي التطورات الحاصلة في الفترة الممتدة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢، وذلك عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

٢ - وأثناء هذه الفترة المشمولة بالتقرير، قطع مكتب المدعي العام أشواطاً بعيدة نحو إنجاز القضايا المتبقية لديه. ودخل المكتب إحدى أكثر مراحل عمله ازدحاماً، حيث توجد المحاکمتان النهائيتان ضد المتهمين قيد الإعداد أو هما جاريتان، إضافة إلى تزامن فترات إيداع المذكرات النهائية لعدد من المحاکمات، وتعاضم الطلب على خدمات شعبة الاستئناف. وفي نهاية هذه الفترة المشمولة بالتقرير، توجد قضية واحدة في المرحلة التمهيديّة للمحاكمة (هاديتش)؛ وقضية واحدة في مرحلة عرض أدلة الادعاء (ملاديتش)؛ وقضية واحدة في مرحلة إصدار قرار وفقاً للمادة ٩٨ مكرراً عقب الانتهاء من تقديم أدلة الادعاء (كاراديتش)؛ وقضية واحدة في مرحلة تقديم أدلة الدفاع ((يوفيتشا) ستانيشيتش وسيماتوفيتش)؛ وثلاث قضايا انتهى فيها كل من الادعاء والدفاع من عرض الأدلة، وما زال يُنتظر الاستماع إلى المرافعات الختامية (هاراديناوي وآخرون، وتوليمير و ميتشو) ستانيشيتش جوبليانين)؛ وقضيتان تنتظران صدور الحكم على مستوى الدائرة الابتدائية (برليتش وآخرون وشيشيلي). وإضافة إلى ذلك، هناك ست قضايا قيد الاستئناف (شايوفيتش وآخرون، ولو كيتش ولو كيتش، وبوبوفيتش وآخرون، ودورديفيتش، وغوتوفينا ومار كاتش، وبيريشيتش)، ويجري نظر قضيتين تتعلقان بانتهاك حرمة المحكمة (راشيتش وشيشيلي).

٣ - وفي حين زادت التزامات مكتب المدعي العام، تعرقلت في نفس الوقت أعماله بسبب ارتفاع معدلات تناقص الموظفين. ولتلبية الاحتياجات الملحة، يضطلع الموظفون على نطاق المكتب بأسره بأدوار مزدوجة أو متعددة، وإضافة إلى ذلك، قام المكتب باستقدام موظفين مؤقتين لكفالة الوفاء بالآجال النهائية التي فرضتها المحكمة. ويظل مكتب المدعي العام مديناً بالفضل لموظفيه المتفانين الذين يواصلون تحمل أعباء عمل تفوق بكثير الأعباء المتوقعة في المعتاد.

٤ - ومع عدم وجود أي هاربين متبقين، وبإلقاء القبض، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، على الهارب رادوفان ستانكوفيتش الذي فرّ من السجن في فوتشا، فإن التعاون مع دول يوغوسلافيا السابقة قد تركز في المقام الأول على تقديم الدعم اليومي لما يجري من محاكمات واستئناف الأحكام. غير أن ثمة استثناء، يتجلى في القضية التي لم تسوّ بعد والمتعلقة

بالتحقيقات التي تجريها صربيا بشأن شبكات الهاربين، بما في ذلك المسؤولية الجنائية المترتبة على الأفراد الذين ساعدوا ملاديتش وهاديتش أثناء فترة هروبهم. ورغم الطلبات السابقة التي قدمها مكتب المدعي العام والتعهدات التي قدمتها السلطات الصربية، لم يتلق المكتب سوى القليل من المعلومات عن حالة التحقيقات التي تجريها بشأن شبكات الهاربين. وهناك استثناء آخر يتمثل في بطء التقدم الذي تُحرزه البوسنة والهرسك في معالجة القضايا استنادا إلى مواد التحقيق التي نقلتها إليها المحكمة.

٥ - ومع تقدم المحكمة أكثر فأكثر نحو إنجاز ولايتها، سيعتمد المقياس الشامل لنجاحها على مدى الفعالية في التعامل مع عملية الانتقال من المحكمة إلى إجراء محاكمات وطنية لجرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة. وفي حين يواصل مكتب المدعي العام إقامة علاقات عمل إيجابية مع هيئات الادعاء العام الوطنية، ما زالت هناك شواغل كبيرة إزاء تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بجرائم الحرب، وبخاصة في البوسنة والهرسك. وإضافة إلى ذلك، يجب وبصورة عاجلة تحسين التعاون الإقليمي في ما بين الدول لتخطي الحواجز المستحكمة التي تحول دون إرساء المساءلة عن الفظائع المرتكبة في زمن الحرب.

## ثانياً - استكمال المحاكمات ودعوى الاستئناف

### ألف - الإدارة المرنّة لموارد مكتب المدعي العام

٦ - في هذه الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام تخصيص موارده على نحو مرن وموجه نحو إيجاد الحلول بهدف التغلب على الصعوبات التي قد تهدد، لولا ذلك، إنجاز ولايته. ويُضطر العديد من موظفي الشعبة الابتدائية إلى تحمل أعباء الالتزامات المتعلقة بأكثر من محاكمة واحدة في نفس الوقت. وبالمثل، يقدم موظفو شعبة الاستئناف المساعدة في ما يتعلق بمهام وظيفية متعددة في كل من الشعبة الابتدائية وشعبة الاستئناف، ويقدمون كذلك المساعدة للعمل الجاري داخل المكتب المباشر للمدعي العام. وإضافة إلى ذلك، وأثناء هذه الفترة المشمولة بالتقرير، غادر نائب المدعي العام مكتب المدعي العام ليتولّى مهمة جديدة بوصفه مدعياً عاماً للمحكمة الخاصة بلبنان. ويجري الاضطلاع بمهام نائب المدعي العام بواسطة من تبقى من الموظفين الأقدم في مكتب المدعي العام.

٧ - وما زال مكتب المدعي العام يواجه تحديات خطيرة ناجمة عن تناقص عدد الموظفين. وتواصل أفرقة المحاكمة الإبلاغ عن المشاكل المرتبطة بمغادرة موظفين رئيسيين في غمرة المحاكمات أو أثناء مراحلها النهائية الحاسمة. كذلك فإن النقص في عدد الموظفين الذين يقدمون المساعدة في عمليات البحث الإلكترونية المتعلقة بالكشف عن مواد القضايا وفي أداء

مهام المحاكمات وتقديم الدعم اللغوي يؤثر في قدرة المكتب على الاستجابة السريعة للطلبات الواردة من أفرقة الدفاع ودوائر المحكمة. وأثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير، امثل مكتب المدعي العام لأوامر تمثل عبئاً ثقيلاً وتتعلق بالكشف عن مواد القضايا في عدة محاكمات جارية، بالإضافة إلى عمله المنتظم والمستمر في ما يتعلق بالكشف عن المواد في جميع القضايا. وقد أدى هذا التطور إلى تعاظم الضغط بصورة كبيرة على الموارد الموجودة وجرى تعيين موظفين مؤقتين للتخفيف من حدة هذا الوضع وبما يكفل امتثال المكتب للمواعيد النهائية التي فرضتها المحكمة. ولا يمكن مواصلة الاعتماد على هذه الحلول القصيرة الأجل.

## باء - آخر المستجدات بشأن التقدم المحرز في المحاكمات

### ١ - برليتش وآخرون

٨ - انتهت هذه المحاكمة التي أُجريت لعدة متهمين في آذار/مارس ٢٠١١ (بدأت المحاكمة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ واستُمع للمرافعات النهائية في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١١). وما زالت الدائرة الابتدائية تعكف على إعداد حكمها، الذي لا يُتوقع صدوره قبل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وكان جميع الأشخاص المتهمين الستة قد مُنحوا إفراجاً مؤقتاً منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. ورُفضت جميع دعاوى الاستئناف التي قدمها الادعاء العام للطعن في قرارات الدائرة الابتدائية بالإفراج المؤقت.

### ٢ - شيشيلي

٩ - انتهت هذه المحاكمة في آذار/مارس ٢٠١٢. وكان الطرفان قد أودعا مذكراتهما الختامية في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٢، واستُمع إلى المرافعات الختامية على مدار ستة أيام في الفترة من ٥ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢. وما زال الطرفان في انتظار حكم الدائرة الابتدائية، الذي لا يُتوقع صدوره قبل نهاية عام ٢٠١٢.

١٠ - وقدم الادعاء العام أدلة تتضمن إفادات ٨٥ شاهداً، أدلى ٥٧ شاهداً من بينهم بإفادتهم شخصياً أمام الدائرة الابتدائية. ومثل ١٤ شاهداً إضافياً أمام الدائرة الابتدائية لمجرد استجوابهم من قبل الخصم عملاً بالقاعدة ٩٢ مكرراً ثانياً. وقُبلت بموجب أحكام المادة ٩٢ مكرراً ثالثاً أدلة تتضمن إفادات ١٤ شاهداً آخر لم يتمكنوا من الإدلاء بشهادتهم شخصياً. واستدعت الدائرة الابتدائية ١٠ شهود. ورفض أحد الشهود الذين استدعتهم الدائرة الابتدائية الإدلاء بشهادته أمامها، وقُبلت إفاداته المكتوبة السابقة باعتبارها أدلة.

١١ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، رفضت الدائرة الابتدائية بالإجماع ادعاءات الإهانة التي وجهها شيشيلي ضد موظفي مكتب المدعي العام، وذلك بناء على استنتاج بعدم وجود مبررات كافية للبدء في إجراءات تحريك دعوى الإهانة. وجاء حكم الدائرة الابتدائية عقب التقرير المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ الصادر عن صديق المحكمة الذي عينته للتحقيق في ادعاءات شيشيلي بالإهانة، والذي خلص إلى عدم وجود أي أساس للمضي قدماً في اتخاذ إجراءات ضد أي من موظفي مكتب المدعي العام بتهمة الإهانة.

### ٣ - (ميتشو) ستانيشيتش وجوبليانين

١٢ - شارفت هذه المحاكمة على الاكتمال، حيث من المقرر الاستماع إلى المرافعات الختامية في الفترة الممتدة من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وكان دفاع جوبليانين قد انتهى من مرافعته في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، رغم أنه عاد في وقت لاحق ليفتح مرافعته من جديد في نيسان/أبريل ٢٠١٢ ليقدم إفادات مكتوبة لشاهد متوفى. وقدم مكتب المدعي العام أدلة الطعن في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وقامت الدائرة بعدها باستدعاء ثلاثة شهود. ثم رُفض طلبُ قدمه ستانيشيتش في وقت لاحق لاستدعاء شاهد آخر، وأودع الطرفان مذكرتيهما النهائيتين في ١٤ أيار/مايو عام ٢٠١٢. ومن المتوقع أن يصدر الحكم بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

### ٤ - (يوفيتشا) ستانيشيتش وسيماتوفيتش

١٣ - ما زالت هذه المحاكمة في مرحلة عرض أدلة الدفاع. فقد اختتم دفاع ستانيشيتش عرض أدلته في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ومن المحتمل أن يختتم فريق دفاع سيماتوفيتش عرض أدلته بحلول نهاية أيار/مايو ٢٠١٢. وبعد ذلك، سيُستدعى أحد شهود ستانيشيتش كي يستجوبه الادعاء، وأشارت الدائرة الابتدائية إلى أنها قد تستدعي شهودها. وسيقدم مكتب المدعي العام أيضاً التماسات بقبول وثائق إضافية، وقد يسعى إلى استدعاء شهود النفي لمعالجة المسائل التي أثيرت في عرض الدفاع لأدلته. وبمجرد اختتام مرحلة الإثبات، سيقوم الأطراف بإيداع مذكراتهم النهائية في المحاكمة وإلقاء المرافعات الختامية وفقاً لجدول زمني تحدده الدائرة الابتدائية.

### ٥ - توليمير

١٤ - وصلت هذه القضية إلى مرحلة إيداع المذكرات النهائية. ومن المقرر تقديم المذكرات الختامية للطرفين في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وإلقاء المرافعات الختامية في ٢١ و ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٢. وحددت الدائرة مهلة زمنية تمتد لعدة أشهر بدءاً من إيداع المذكرات

الختامية لغاية إلقاء المرافعات الختامية، إدراكا منها أن توليمير يمثل نفسه ويحتاج إلى ترجمة كل المواد إلى لغته الأصلية. ومن شأن هذه المهلة الممتدة من تاريخ إيداع المذكرات الختامية إلى موعد إلقاء المرافعات الختامية أن تتيح أيضا لمكتب المدعي العام قدرة هو في حاجة ماسة إليها للتركيز على التزامات أخرى ذات صلة بالقضية. وعلى وجه الخصوص، فإن عدة موظفين يعملون في قضية توليمير، بمن فيهم محامي ادعاء أول، يعملون في نفس الوقت في قضية ملاديتش، التي بدأت في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢. ومن المتوقع أن يصدر الحكم في هذه القضية بحلول نهاية عام ٢٠١٢.

## ٦ - هاراديناى وآخرون (إعادة المحاكمة)

١٥ - وصلت إعادة محاكمة هاراديناى وآخرين إلى مراحلها النهائية. وقد احتتم الادعاء مرافعته في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ولم يتقدم أيُّ من المتهمين في القضية بطلب لتقديم مرافعة للدفاع أو طلب بإسقاط التهم عملا بالمادة ٩٨ مكرراً. وأمرت الدائرة الابتدائية بأن تودع المذكرات الختامية في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وأن يتم إلقاء المرافعات الختامية في ٢٥ و ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ومن غير المتوقع أن يصدر حكم في هذه القضية قبل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

١٦ - وقد تأخر احتتم مرافعة الادعاء بشكل كبير في الفترة الممتدة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٢، ويُعزى ذلك أساساً إلى صعوبات واجهتها الدائرة في الحصول على شهادة أحد الشهود الرئيسيين. وجرى التصدي لهذه الصعوبات في التقرير السابق للمدعي العام عن استراتيجية الإنجاز.

## ٧ - كاراديتش

١٧ - أكملت هيئة الادعاء العام عرض أدلتها في محاكمة كاراديتش. وأنهى الادعاء عرض معظم أدلته في العنصر المتعلق بالبلديات في قضيته (أي بشأن الجرائم المرتكبة في ١٩ بلدية في جميع أنحاء البوسنة والهرسك) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وقدم الادعاء بعد ذلك مباشرة أدلة تتعلق بالعنصر النهائي من لائحة الاتهام المتعلق بالجرائم المرتكبة في تموز/يوليه ١٩٩٥ في سريرينيتسا. وفي حين انتهت هيئة الادعاء العام من تقديم جميع الأدلة في ٤ أيار/مايو عام ٢٠١٢، لن تُختتم مرافعة الادعاء رسمياً إلا بعد أن تبت الدائرة في جميع الطلبات العالقة ذات الصلة بالأدلة. ومن المقرر وفقاً للقاعدة ٩٨ مكرراً تقديم الطلبات يومي ١١ و ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي حال وجدت الدائرة الابتدائية أن هناك أساساً للمحاكمة، فسُتُعدّ جلسة تمهيدية في إطار التحضير لإدلاء الدفاع. مرافعته في ١٥ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠١٢، على أن تبدأ مرافعة الدفاع في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، حيث يدعو المتهم على الفور شاهده الأول للإدلاء بشهادته.

١٨ - وأكملت هيئة الادعاء العام عرض أدلتها ضمن الزمن المخصص لها والذي حددته الدائرة الابتدائية بـ ٣٠٠ ساعة. واستدعت هيئة الادعاء العام ما مجموعه ١٩٥ شاهدا قدموا أدلة تتضمن إفادات شخصية أمام المحكمة بصورة تامة أو جزئية (عن طريق حضورهم من أجل استجواب الخصم لهم). وقدمت أدلة تتضمن إفادات ١٤١ شاهدا إضافيا مكتوبة بالكامل. ومما يعكس حجم الأدلة في هذه القضية، قامت هيئة الادعاء العام في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بضم الحرز رقم ٥٠٠٠ إلى الأدلة في هذه القضية، أي أكثر مما قدم من أحرار في أي قضية أخرى نظرتها المحكمة.

١٩ - وطوال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق هيئة الادعاء المعني بمحاكمة كاراديتش استخدام التدابير اللازمة بفعالية لتعجيل في الإجراءات. وشملت هذه التدابير استعراض قوائم الشهود باستمرار لإزالة الشهود الذين يدلون بشهادات تُؤدي إلى تكرار الأدلة المُستلمة بالفعل، مما يحد من عمليات الاستجواب المباشر للشهود ومن عدد الأحرار المقدمة قدر الإمكان. وقامت هيئة الادعاء بتعديل جداول الشهود للتغلب على المسائل غير المتوقعة في ما يخص توافر الشهود ولمواجهة المشاكل التي تنشأ عند وضع الجداول بسبب أمور تتعلق بتأخر الكشف عن المواد.

٢٠ - ويؤدي حجم واتساع نطاق الطلبات المستمرة التي يتقدم بها المتهم للكشف عن مواد من بين المجموعة الكبيرة من الأدلة الموجودة بحوزة مكتب المدعي العام إلى استمرار وضع موارد المكتب تحت ضغط كبير. ويتفاقم هذا الوضع بسبب الالتزامات المترتبة والحكومة بضغط الوقت للكشف عن مواد تتعلق بقضايا أخرى. ويعمل مكتب المدعي العام بصورة مستمرة على تحسين الأساليب التي يتبعها في استعراض الوثائق والبحث فيها، ولكن كان من الضروري أيضا استقدام موظفين مؤقتين إضافيين للتغلب على ما يواجهه المكتب من طلبات كبيرة تتعلق بعمليات الكشف.

## ٨ - ملاديتش

٢١ - بدأت محاكمة ملاديتش في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢ بالبيان الافتتاحي من الادعاء العام. وفضل ملاديتش عدم إلقاء بيان افتتاحي في ذلك الحين. وكان من المقرر بدء عرض أدلة الادعاء في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٢، ولكنه أُجِّل إلى موعد ستحدده الدائرة الابتدائية. وكان هذا التأخير ضروريا لتصحيح مشكلة تقنية تؤثر على إفصاح الادعاء عن وثائق إلى ملاديتش. ولم يتم الإفصاح عن البنود التي كان الادعاء يعتزم الإفصاح عنها في خريف عام

٢٠١١، وذلك بسبب خطأ تقني في نظام إدارة المستندات. وقدم الادعاء تقريراً إلى الدائرة الابتدائية عن التأثير المحدود للخطأ على هذه القضية. وعند اكتشاف الخطأ، اتخذ الادعاء خطوات فورية لتصحيح المشكلة. وفي ظل هذه الظروف، فإن الادعاء لا يعارض تأجيلاً معقولاً لإجراءات المحاكمة حتى يمكن لملايتش استعراض الوثائق التي حذفت.

٢٢ - وفي هذه القضية، بنوي الادعاء استدعاء ٣٨٧ شاهداً من شهود الوقائع. ومن بين هؤلاء، سيدي ٧ فقط بشهادتهم بأكملها شخصياً أمام الدائرة الابتدائية، وسيكون ١٤١ شاهداً متاحين للحضور لاستجوابهم إذا لزم ذلك، وسوف يُستشهد بأدلة يدي بها ٢٣٩ شاهداً آخرين في صيغة مكتوبة. كما سيستشهد بأدلة يدي بها ٢٤ من الشهود الخبراء. وقد قسّم الادعاء تقديم أدلته إلى خمسة أجزاء: لمحة عامة عن القضية، والجرائم التي ارتكبت في سرايفو، وجريمة أخذ الرهائن، والجرائم في ١٥ بلدية في مختلف أنحاء البوسنة والهرسك بدءاً من عام ١٩٩٢، وجرائم تموز/يوليه ١٩٩٥ في سريرينيتسا.

٢٣ - وقررت الدائرة الابتدائية أن تمضي المحاكمة وفقاً لجدول جلسات تعقد لمدة خمسة أيام في الأسبوع. وتوصلت الدائرة الابتدائية عند إصدار أمر تحديد المواعيد في شباط/فبراير عام ٢٠١٢، بناءً على تقرير طبي صادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، إلى أن صحة ملايتش تتلاءم مع عقد جلسات المحكمة خمسة أيام في الأسبوع.

٢٤ - وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، قدم الادعاء قرار اتهام رابع معدل. ووفقاً لالتزام الادعاء بتقديم دعوى عاجلة ضد ملايتش مما يعكس مدى وخطورة الجرائم التي ارتكبتها، احتفظ الادعاء بجميع التهم الـ ١١ الواردة في قرار الاتهام السابق، ولكنه خفض عدد الأحداث في كل عنصر من هذه القضية. وعلى سبيل المثال، في عنصر البلديات في هذه القضية، أبقى الادعاء على ١٥ من البلديات الـ ٢٣ الأصلية. ويعتقد الادعاء أن قرار الاتهام يحقق توازناً مناسباً بين التورط المزعوم لملايتش بصفة عامة وضمن محاكمة مركزة وسريعة في ظروف هذه القضية بالذات. ونتيجة لذلك الانخفاض، يقدر الادعاء أنه سوف يستخدم ما يقرب من ٢٠٠ ساعة من وقت الجلسات لتقديم أدلته.

٢٥ - وللمرة الأولى في هذه الفترة المشمولة بالتقرير، أصبحت أموال الميزانية العادية متاحة لتزويد فريق الادعاء لمحكمة ملايتش بموظفين. وابتداءً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أعطى الادعاء أولوية لتعيين موظفين مكرسين لديهم المعرفة والخبرة المناسبة للعمل في هذه القضية. وقد استعان الادعاء أيضاً بموظفين مؤقتين لضمان قدرته على الوفاء بالتزامات الإفصاح المرهقة التي قررتها الدائرة الابتدائية. وحتى مع ذلك، ونظراً لحجم الأعمال في المرحلة التمهيديّة للمحاكمة، وضيق الوقت، وكون العديد من أعضاء فريق محاكمة

ملاديتش (بما في ذلك اثنان من كبار المحامين) يعملون في ذات الوقت على إنجاز قضايا أخرى بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يستخدم الادعاء موارده بمرونة وبشكل خلاق لتكميل فريق محاكمة ملاديتش بموظفين من العاملين في محاكمات واستئنافات أخرى عندما يكون ذلك ممكنا.

#### ٩ - هادزيتش

٢٦ - سوف تكون هذه القضية آخر محاكمة تنظرها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لكنها تشمل بعض الجرائم التي ارتكبت في النزاع في يوغوسلافيا السابقة: وهي الجرائم التي ارتكبت ضد السكان من غير الصرب في سلافونيا الشرقية ومناطق كنين كراينا في كرواتيا من أواخر عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٣. ويمضي سير القضية في المرحلة التمهيدية للمحاكمة، ومن المقرر بدء المحاكمة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت الدائرة التمهيدية سلسلة من الجلسات التحضيرية والاجتماعات حسب القاعدة ٦٥ ثالثا، وأكدت أن القضية تسير وفقا للجدول الزمني.

٢٧ - ويواصل الادعاء الوفاء بالمواعيد النهائية وبالالتزامات بشأن الإفصاح. وعقب طلب من المتهم، يسرت النيابة عملية واسعة النطاق، أو هي بصدد تسييرها، للاطلاع على مواد سرية من قضايا ميلوسيفيتش وسيسلي وستانيسيتش وسيما توفيتش ودو كمانوفيتش وماريتش ومر كسيتش وسليفانكاين.

٢٨ - وبعد إلقاء القبض على هادزيتش مباشرة في تموز/يوليه ٢٠١١، شكّل عدم توافر أموال في الميزانية لهذه القضية، بالإضافة إلى عملية تقليص حجم مكتب المدعي العام وتكليف الموظفين بعدة قضايا في وقت واحد، تحديا لأعمال التحضير للمحاكمة. وقد قوبل هذا التحدي جزئيا بتخصيص أموال من الميزانية العادية لموظفي فريق محاكمة هادزيتش اعتبارا من أول كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ومن المتوقع حدوث مزيد من التحسن في المستقبل القريب عندما يصبح أعضاء فريق الموظفين في محاكمة هادزيتش الابتدائية المكلفين بالتزامات أخرى في قضايا المحكمة الجنائية الدولية الأخرى متاحين للعمل بدوام كامل في قضية هادزيتش.

#### جيم - معلومات مستكملة عن سير الاستئنافات

٢٩ - خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، شارك موظفون من شعبة الاستئناف في التحضير للجلسة الشفوية في قضية غوتوفينا ومار كاتش واستكمال الإحاطة في استئناف بيريزيتش. ويواصل موظفو شعبة الاستئناف أيضا تقديم الدعم لأعمال المحاكمات في جميع أنحاء المكتب، وكذلك تغطية الاحتياجات داخل المكتب المباشر للمدعي العام بشأن مجموعة من المهام.

٣٠ - وفي هذه الفترة المشمولة بالتقرير لم تصدر أي أحكام استئنافية، مع أن من المقرر أن تصدر دائرة الاستئناف حكمها في قضية لو كيتش ولو كيتش (التي صدر الحكم الابتدائي فيها في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٩) في آب/أغسطس ٢٠١٢.

٣١ - وعقدت دائرة الاستئناف جلسة استئناف في قضية غوتوفينا ومار كاتش (التي صدر الحكم الابتدائي فيها في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١١) في ١٤ أيار/مايو عام ٢٠١٢. وحجزت الدعوى الحكم.

٣٢ - وقد اكتملت إحاطات الاستئناف في قضيتين بكل منهما عدة متهمين، هما قضية شاينوفيتش وآخرين (التي صدر الحكم الابتدائي فيها في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩) وقضية بوبوفيتش وآخرين (التي صدر الحكم الابتدائي فيها في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠). وقد انتهت الإحاطة في قضية شاينوفيتش وآخرين في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وفي قضية بوبوفيتش وآخرين في ٢ أيار/مايو ٢٠١١. ومن المتوقع حاليا عقد جلسة استئناف في قضية شاينوفيتش وآخرين في حريف عام ٢٠١٢، وليس من المتوقع عقد جلسة الاستئناف في قضية بوبوفيتش وآخرين قبل الربع الثالث من عام ٢٠١٣.

٣٣ - وقد أُنجزت أيضا إحاطات الاستئناف في قضيتين بكل منهما متهم واحد، هما قضية دورديفيتش (التي صدر الحكم الابتدائي فيها في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١) وقضية بيريزيتش (التي صدر الحكم الابتدائي فيها في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١). وقد انتهت الإحاطة في قضية دورديفيتش في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وفي قضية بيريزيتش في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢. ويتوقع الادعاء أن تعقد جلسات الاستئناف في القضية الأولى في الربع الثاني وفي القضية الثانية في الربع الأول من عام ٢٠١٣.

٣٤ - وفي نهاية هذه الفترة المشمولة بالتقرير، سيكون لدى مكتب المدعي العام لشعبة الاستئناف ٦ طعون من الادعاء بشأن ١٥ متهما، و ١٦ استئنافا من أفراد متهمين ضد إدانتهم.

٣٥ - وإضافة إلى القضايا الاستئنافية المعروضة، تواصل شعبة الاستئناف بنشاط مساعدة أفرقة المحاكمة في تقديم إحاطات بشأن المسائل القانونية الرئيسية، والبيانات الاستهلالية والختامية، وأعمال الدفوع في المرحلة التمهيدية للمحاكمة، وغير ذلك من المسائل التحضيرية للمحاكمات، والتي يجب إنجازها في الوقت المناسب، مثل استعراضات الإفصاح. وتولت شعبة الاستئناف أيضا عدة مهام أساسية متصلة بالمحاكمات، بما في ذلك تلخيص قرارات الولاية القضائية والقرارات الإجرائية التي تم أفرقة المحاكمة وإبلاغهم بها، والإشراف على اختيار وتعيين المتدربين في مكتب المدعي العام، وإدارة اجتماعات المستشارين القانونيين. وسيساعد موظفو شعبة الاستئناف أيضا في إنجاز حوافز الأعمال داخل المكتب المباشر

للمدعي العام، بما في ذلك الإشراف على الأعمال التي يضطلع بها الفريق الانتقالي بمكتب المدعي العام لمساعدة سلطات الادعاء الوطنية والتحضير للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين.

## دال - قضايا انتهاك حرمة المحكمة

### ١ - راشيتش

٣٦ - توجد قضية انتهاك حرمة المحكمة ضد يلينا راشيتش حاليا في مرحلة الاستئناف. وكانت راشيتش سابقا مديرة القضية في قضية لو كيتش ولو كيتش، ووجهت إليها تهمة تخريض وتشجيع شخص آخر على الإدلاء بشهادة قولية كاذبة مقابل أموال. وترتبط القضية بقضية تباكوفيتش، التي أدين المتهم فيها باستحلاب أقوال شهود كاذبة وحكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠.

٣٧ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ قدم الادعاء وراشيتش طلبا مشتركا يلتمسان فيه من الدائرة الابتدائية قبول اتفاق اعترفت المتهمة فيه بأنها مذنبه في جميع التهم الخمسة الواردة في لائحة الاتهام. وقبلت الدائرة الاتفاق في ٣١ كانون الثاني/يناير. وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، بعد الاستماع إلى البيانات المقدمة من الأطراف، حكمت الدائرة على المتهمة بالسجن لمدة ١٢ شهرا، مع وقف تنفيذ ثمانية أشهر لمدة عامين. واستأنف كلا الطرفين مدة الحكم، حيث استأنف الادعاء الحكم بالسجن ثمانية أشهر مع وقف التنفيذ، وطلب الحبس لمدة العقوبة بأكملها، واستأنفت المتهمة الحكم بالسجن لمدة سنة.

### ٢ - شيشيلي

٣٨ - أمعن شيشيلي في انتهاكه لأوامر المحكمة الجنائية الدولية وقواعدها ورفض أن تحذف المعلومات السرية عن الشهود من إتاحتها للعموم. وما زال سلوكه انتهاكا لحرمة المحكمة يستهلك موارد كبيرة لمكتب المدعي العام وسائر موارد المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ويقوض سلامة عمليات المحكمة.

٣٩ - وفي القضية الثانية بشأن انتهاك حرمة المحكمة والمتعلقة بانتهاكات لتدابير وقائية ضد شيشيلي، ما زال استئناف رفعه المدعي العام من أصدقاء المحكمة منظورا. وتم تعليق إحاطة الاستئناف ريثما يتم الفصل في دفع المدعي العام من أصدقاء المحكمة لشطب إحاطة شيشيلي في الاستئناف لمخالفتها للجدول الزمني للإحاطة وتجاوزها للطول المقرر.

٤٠ - وتوجد القضية الثالثة لانتهاك حرمة المحكمة ضد شيشيلي حاليا في المرحلة التمهيديّة للمحاكمة. وتتعلق القضية بعدم امتثال شيشيلي لأوامر المحكمة الابتدائية عقب الإدانة في القضيتين الأولى والثانية لانتهاك حرمة المحكمة، وعدم امتثاله لأوامر أخرى عديدة بإزالة وثائق وكتب ومذكرات قضائية تحتوي على معلومات سرية من موقعه على الإنترنت. وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢، أصدرت الدائرة الابتدائية علنا أمرا معدلا ثالثا بدلا من قرار الاتهام. وأضافت الدائرة الابتدائية إلى الاتهامات الحالية عدم امتثال شيشيلي لأمرها المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بإزالة معلومات سرية من موقعه على الإنترنت. وعقدت جلسة أخرى مثل فيها المتهم في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٤١ - وفي بداية الفترة المشمولة بالتقرير، خصصت النيابة موارد كبيرة للمسائل التي نشأت فيما يخص تحقيق المدعي العام من أصدقاء المحكمة في مزاعم شيشيلي بشأن انتهاك حرمة المحكمة ضد مكتب المدعي العام. وكما ذكر أعلاه، وبعد ما يقرب من عام واحد من التحقيق، توصلت الدائرة إلى أنه لا يوجد أي أساس لدعوى انتهاك حرمة المحكمة ضد موظفي مكتب المدعي العام.

### ٣ - بيشانك

٤٢ - تم الانتهاء من هذه القضية في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ عندما أدانت الدائرة الابتدائية بيشانك بتهمة انتهاك حرمة المحكمة وحكمت عليه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر. وقد صدر الأمر البديل عن قرار الاتهام ضد بيشانك في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ وتلي علنا في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بتهمة انتهاك حرمة المحكمة لعدم مثوله بناء على مذكرة إحضار في قضية توليمير. وقد عرقل المتهم كل المحاولات التي قامت بها المحكمة الجنائية الدولية لتيسير مرور آمن له إلى لاهاي، ولم يمثل في الوقت المحدد، ولم يقدم أي سبب وجيه لعدم امتثاله لمذكرة الحضور. ونُظرت القضية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وفي ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وقدم الدفاع حججه الختامية. وبعد الإدانة بتهمة انتهاك حرمة المحكمة، قدم بيشانك بينة في قضية توليمير.

### ٤ - توبايتش

٤٣ - تم الانتهاء من هذه القضية يوم ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢ عندما أدانت الدائرة الابتدائية توبايتش وحكمت عليه بالسجن لمدة شهرين. وصدر أمر بدلا من قرار الاتهام ضد توبايتش في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وتلي على الملأ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، بتهمة انتهاك حرمة المحكمة لعدم مثوله بناء على مذكرة إحضار

في قضية كارادزيتش. وبعد محاكمة أجريت في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢، كان المتهم فيها هو الشاهد الوحيد دافعاً عن نفسه، وجدت الدائرة الابتدائية أن المتهم لم يكن له عذر مقبول لعدم المثول أمامها.

## هاء - أوامر السماح بالاطلاع

٤٤ - ما زال مكتب المدعي العام يخصص موارد كبيرة لالتزاماته الجارية الناشئة عن أوامر تتيح للأشخاص المتهمين الاطلاع على مواد سرية في القضايا ذات الصلة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويجرى تنفيذ امتثال مكتب المدعي العام لأوامر الاطلاع في حدود الموارد المتاحة. ويمكن لتلك الأوامر أن تؤدي إلى قدر كبير من أعمال الاستعراض المستمرة والمخصصة، حسب ما إذا كانت القضية التي يتاح الاطلاع عليها جارية أو منتهية.

٤٥ - وقد طلب ملاديتش الاطلاع على مواد سرية في ٣٣ قضية منتهية، وإذا أقرت المحكمة هذا الطلب، فإن من شأنه أن يؤثر تأثيراً كبيراً على موارد مكتب المدعي العام. وكما ذكر أعلاه، فإن مكتب المدعي العام أيضاً بصدد تسهيل الاطلاع على المواد السرية التي طلبها هادزيتش وغيره من المتهمين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لمكتب المدعي العام تقديم إشعارات دورية عن الامتثال لـ ٣٥ أمراً بإتاحة الاطلاع على مواد في القضايا الجارية، مما ينجم عنه قدر كبير من العمل الاستعراضي.

## ثالثاً - تعاون الدول مع مكتب المدعي العام

٤٦ - يواصل مكتب المدعي العام، سعياً لإتمام ولايته بنجاح، الاعتماد على التعاون الكامل للدول، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٩ من النظام الأساسي للمحكمة.

## ألف - التعاون بين دول يوغوسلافيا السابقة ومكتب المدعي العام

٤٧ - سعى مكتب المدعي العام، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، إلى الحصول على تعاون دول يوغوسلافيا السابقة، ولا سيما صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك. وسعياً إلى تعزيز التعاون وتقييمه، واصل المكتب إقامة حوار مباشر مع السلطات الحكومية والقضائية في هذه البلدان الثلاثة، بما في ذلك أعضاء هيئات الادعاء العام الوطنية. وعقد المدعي العام لقاءات مع مسؤولين في زغرب، في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وفي سراييفو في الفترة من ٧ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٢، وفي بلغراد في ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢ لمناقشة التعاون وغيره من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

## ١ - التعاون بين صربيا ومكتب المدعي العام

## (أ) المساعدة في المحاكمات ودعاوى الاستئناف

٤٨ - لا يزال تعاون صربيا مع مكتب المدعي العام من حيث توفير إمكانية الوصول إلى الوثائق والمحفوظات أساسيا لإنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف الجارية بكفاءة. وفي هذا الصدد، ظل التعاون الذي تقدمه السلطات الصربية يلبي التوقعات بالكامل. وفي الفترة المشمولة بالتقرير الحالي (حتى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢)، أرسل مكتب المدعي العام ٥٩ طلب مساعدة إلى صربيا. واستجابت السلطات الصربية على وجه السرعة وعلى نحو كاف لطلبات المساعدة التي قدمها المكتب، ولا توجد في الوقت الحالي طلبات لم يستجب لها.

٤٩ - وبالمثل، واصلت السلطات الصربية، خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، تيسير وصول مكتب المدعي العام على نحو كاف إلى الشهود، بما في ذلك مثولهم أمام المحكمة. وكانت أوامر الحضور تبلغ في الوقت المحدد، وأوامر المحكمة تنفذ، والمقابلات مع الشهود تيسر. وردت الهيئات القضائية وهيئات إنفاذ القانون ذات الصلة، بما في ذلك مكتب المدعي العام المكلف بجرائم الحرب، على وجه السرعة وبطريقة مهنية على الطلبات التي قدمها المكتب.

٥٠ - وواصل مجلس صربيا الوطني المعني بالتعاون مع المحكمة الاضطلاع بدور محوري في الحفاظ على هذه الحالة الإيجابية. وتسهم الجهود التي يبذلها المجلس لتنسيق عمل الهيئات الحكومية المختلفة التي تعالج طلبات المساعدة التي يقدمها المكتب في تحسين قدرة صربيا على معالجة الطلبات العاجلة.

٥١ - وفي الأشهر القادمة، ستواجه المحكمة جدولا زمنيا مزدحما بالقضايا يتطلب استمرار مستويات التعاون الحالية. ويتوقع المكتب أن تحافظ السلطات الصربية على نهجها في الاستجابة السريعة لطلبات المساعدة، وهو أمر حاسم للنجاح في إقامة العدل على نحو يتسم بحسن التوقيت والكفاءة.

## (ب) قضية كوفاتشيفيتش التي تنطبق عليها المادة ١١ مكررا

٥٢ - لا تزال قضية كوفاتشيفيتش، التي أُحيلت من المحكمة إلى صربيا عملا بالمادة ١١ مكررا، معلقة نظرا لاعتلال صحة المتهم. ومن غير الواضح متى سيكون قادرا على المثول أمام المحكمة، أو إن كان سيستطيع ذلك. واتخذ إجراء مدني لتحديد ما إذا كان ينبغي وضع المتهم في مرفق طبي متخصص نظرا للخطر المحتمل الذي يمثله على نفسه وعلى الآخرين. وأبلغت السلطات الصربية المكتب بصدور قرار يقضي بأن كوفاتشيفيتش ليس في حالة تسمح له بالمثول أمام المحكمة. و ينتظر المكتب قيام السلطات الصربية بإرسال القرار رسميا.

## (ج) التحقيق في شبكات الهاربين

٥٣ - على نحو ما جاء في التقرير السابق للمدعي العام عن استراتيجية الإنجاز، تعهدت صربيا بتزويد المكتب بمعلومات شاملة تسلط الضوء على كيفية تمكن الهاربين المطلوبين للمحكمة، بمن فيهم ملاديتش وهاديتش، من الإفلات من العدالة لفترة طويلة قبل اعتقالهم. وتعهدت صربيا صراحة أيضا بالتحقيق مع الأفراد الذين ساعدوا في إيواء الهاربين أثناء فرارهم ومقاضاتهم. وعلى الرغم من هذه الالتزامات، لم تسجل أي نتائج ملموسة ولم يقدم إلى المكتب إلا القليل من المعلومات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وخلال اجتماع مع المدعي العام للمحكمة في بلغراد في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢، التزم المدعي العام الصربي المكلف بجرائم الحرب بإجراء تحقيقات أكثر تعمقا في شبكات الهاربين في الأشهر المقبلة. ويجب أن تكثف صربيا جهودها لمعالجة هذه المسألة.

## ٢ - التعاون بين كرواتيا ومكتب المدعي العام

٥٤ - يواصل مكتب المدعي العام اعتماده على تعاون كرواتيا لإنجاز المحاكمات ودعاوى الاستئناف بكفاءة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير الحالي (حتى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢)، أرسل المكتب ١٨ طلب مساعدة إلى كرواتيا. وقدمت السلطات الكرواتية استجابات كافية وفي الوقت المناسب للطلبات المقدمة وأتاحت الوصول إلى الشهود والأدلة على النحو المطلوب. وسيواصل المكتب اعتماده على تعاون كرواتيا في المحاكمات ودعاوى الاستئناف القادمة.

## ٣ - التعاون بين البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام

## (أ) المساعدة في المحاكمات ودعاوى الاستئناف

٥٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير (حتى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٢)، أرسل مكتب المدعي العام ١٨ طلب مساعدة إلى البوسنة والهرسك فيما يتعلق بالمحاكمات ودعاوى الاستئناف الجارية. وكانت سلطات البوسنة والهرسك، سواء على صعيد الدولة أو الكيانين، تردّ بسرعة وبشكل كاف على طلبات المكتب التي يكون فيها عامل الوقت حاسماً والمتعلقة بالوثائق وبالاطلاع على المحفوظات الحكومية. وقدمت السلطات أيضا المساعدة في مسائل حماية الشهود ويسرت مشول الشهود أمام المحكمة. ومع تقدم المحاكمات ودعاوى الاستئناف، سيواصل المكتب مستقبلا الاعتماد على مساعدة مماثلة من البوسنة والهرسك.

## (ب) قضية ستانكوفيتش التي تنطبق عليها المادة ١١ مكررا

٥٦ - في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أُلقت سلطات البوسنة والهرسك القبض على رادوفان ستانكوفيتش، الذي كان قد هرب من السجن في فوتشا في أيار/مايو ٢٠٠٧، حيث كان يقضي حكما بالسجن لمدة ٢٠ سنة. وكان ستانكوفيتش أول متهم من المحكمة ينقل إلى البوسنة والهرسك عملا بالمادة ١١ مكررا. ويشكل اعتقال ستانكوفيتش تطورا إيجابيا لصالح ضحايا الجرائم الخطيرة التي ارتكبتها، ويثني المكتب على سلطات البوسنة والهرسك لإلقائها القبض عليه. وكذلك يشجع المكتب السلطات على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز أمن السجون لضمان عدم إمكانية حدوث واقعة مماثلة مستقبلا.

## (ج) متابعة لمواد التحقيق التي أحالها مكتب المدعي العام إلى البوسنة والهرسك

٥٧ - يساور مكتب المدعي العام قلق إزاء استمرار حالات التأخير في معالجة القضايا التي تستند إلى مواد التحقيق التي أحالها المكتب إلى البوسنة والهرسك (قضايا الفئة ٢). ولم تنجز إلا أربعة ملفات من أصل ١٣ من الملفات التي أحالها المكتب (تشمل ٣٨ من المشتبه فيهم)، ولا تزال تسعة ملفات في مرحلة التحقيق. وتعود آخر لائحة اتهام صادرة عن مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك فيما يتعلق بإحدى قضايا الفئة ٢ إلى عام ٢٠٠٨.

٥٨ - وخلال اجتماعات مع المدعي العام في سرايفو في أيار/مايو ٢٠١٢، التزمت الإدارة الخاصة بجرائم الحرب باستكمال التحقيقات في قضايا الفئة ٢ قبل نهاية العام. ويشجع المكتب الإدارة على الاضطلاع على وجه السرعة بالتحقيق في القضايا وتقديمها إلى القضاء استنادا إلى الملفات التي أحالها المكتب. وينسحب نفس الشيء على الانتهاء من التحقيقات فيما يتعلق بالمواد التي أحالها المكتب إلى البوسنة والهرسك والمتصلة بتهم موثقة في قضايا المكتب، وإن كانت لا تشكل جزءا من لوائح الاتهام الصادرة عن المحكمة، وذلك على النحو المشار إليه في التقارير السابقة عن استراتيجية الإنجاز.

## ٤ - التعاون بين دول ومنظمات أخرى ومكتب المدعي العام

٥٩ - لا يزال الدعم الذي تقدمه دول من خارج يوغوسلافيا السابقة والمنظمات الدولية جزءا لا يتجزأ من النجاح في إنجاز قضايا المحكمة. والمساعدة مطلوبة للحصول على الوثائق والمعلومات وإفادات الشهود، وهي مطلوبة كذلك في المسائل المتعلقة بحماية الشهود، بما في ذلك نقل الشهود.

٦٠ - وينوه مكتب المدعي العام بالدعم الذي تلقاه خلال الفترة المشمولة بالتقرير من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها،

والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، والمنظمات غير الحكومية ومنها العاملة في يوغوسلافيا السابقة.

٦١ - وللمجتمع الدولي دور مهم في تقديم حوافز لدول منطقة يوغوسلافيا السابقة لكي تتعاون مع المحكمة. وقد أبرز الاعتقال الذي طال انتظاره لملاديتش وهاديتش في السنة الماضية ما تنطوي عليه السياسات الاشتراكية، من قبيل ربط قبول العضوية في الاتحاد الأوروبي بالتعاون الكامل مع المحكمة، من إمكانات فيما يتعلق بتعزيز النتائج الإيجابية للعدالة الدولية. وستبقى هذه السياسات أداة مهمة لضمان التعاون مع المحكمة فيما يتعلق بما تبقى من محاكمات ودعاوى استئناف.

## رابعا - الانتقال من المحكمة إلى المحاكمات الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب

٦٢ - في الوقت الذي تقطع فيه المحكمة أشواطاً مهمة نحو الانتهاء من ولايتها، تتعاضد أهمية بناء قدرة السلطات الوطنية في منطقة يوغوسلافيا السابقة على المحاكمة الفعالة لما تبقى من قضايا جرائم الحرب. وتعتمد المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت خلال النزاعات في يوغوسلافيا السابقة على نجاح المحاكمات الوطنية بقدر اعتمادها على الانتهاء الفعلي من القضايا الأخيرة للمحكمة. ويشكل تقديم الدعم للمحاكمات الوطنية عنصراً هاماً من العمل المتبقي لمكتب المدعي العام الذي لا يزال يتعين على فرع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة التابع للآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين القيام به خلال مرحلة لاحقة.

٦٣ - وبينما أحرز بعض التقدم في المحاكمات الوطنية، فإن شواغل كبيرة لا تزال قائمة، ولا سيما في البوسنة والهرسك، التي لديها أكبر حجم من القضايا التي يتعين معالجتها.

## ألف - التأخير في معالجة القضايا في البوسنة والهرسك

٦٤ - في الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، تباطأ التقدم مجدداً فيما يتعلق بالمحاكمات ذات الصلة بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك. ولا يزال هناك عدد كبير من القضايا المتراكمة كما لا يزال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب يواجه حالات من التأخير الطويل. ووفقاً للبيانات التي قدمتها محكمة دولة البوسنة والهرسك، هناك حالياً ٢٦٥ ١ ملفاً من ملفات جرائم الحرب التي يتعين تجهيزها في البوسنة والهرسك. ويجري التعامل حالياً مع معظمها (٧٠٥ ملفات) على مستوى الدولة في حين يجري التعامل مع الملفات الأخرى على مستوى الكيانين.

٦٥ - وقد ساهم عدم وجود عملية تتسم بالكفاءة والفعالية لنقل قضايا جرائم الحرب بين المؤسسات القضائية للدولة والكيانين في حالات التأخير. وعلى الرغم من سرور مكتب المدعي العام بملاحظة التحسينات في الجزء الأول من الفترة المشمولة بالتقرير الحالي التي أزلت العقبات أمام قيام محكمة الدولة بنقل بعض القضايا، فإن المكتب يأمل في رؤية المزيد من هذه التحسينات. ويوصي المكتب بمواصلة العمل من أجل وضع معايير موحدة ومناسبة لنقل القضايا بين المؤسسات القضائية في البوسنة والهرسك، ومن أجل ضمان أن تحتفظ محكمة الدولة بالقضايا الأكثر تعقيدا. ويأمل مكتب المدعي العام أيضا في رؤية استراتيجيات تهدف إلى ضمان ألا يؤثر الإغلاق المقترح لمكتب قلم محكمة الدولة في نهاية عام ٢٠١٢ تأثيرا سلبيا في الخدمات الأساسية التي تقدمها المحكمة، من قبيل دعم الشهود والترجمة.

٦٦ - وهناك حاجة إلى زيادة الموارد، بما في ذلك انتداب مدعين عامين إضافيين يكلفون بقضايا جرائم الحرب، على صعيدي الدولة والكيانين على حد سواء. وثمة حاجة أيضا إلى مواصلة بذل الجهود من أجل تعزيز قدرة المحاكم على مستوى الكيانين لتشمل توفير الحماية للشهود ولتضمن، من جانب آخر، أن تتمتع هذه المحاكم بالقدرة على التعامل مع قضايا جرائم الحرب المنقولة إليها.

٦٧ - ويلاحظ المكتب أن الاتحاد الأوروبي يدرج تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لجرائم الحرب في البوسنة والهرسك كجزء من الحوار المنظم ضمن إطار اتفاق تثبيت الاستقرار والانتساب لتوسيع الاتحاد الأوروبي. ويعد ذلك تطورا إيجابيا، ومع اكتساب الحوار المنظم للنزخم، يأمل المكتب في أن يلحظ إحراز تقدم أسرع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لجرائم الحرب.

٦٨ - ويلاحظ مكتب المدعي العام مع القلق المستمر المحاولات المتواصلة لتقويض الأداء الفعال للقضاء في البوسنة والهرسك، ولا سيما محكمة الدولة ومكتب المدعي العام للدولة في البوسنة والهرسك. ولا بد من أن يقدم القادة السياسيون الدعم للتدابير الرامية إلى تعزيز القضاء والمؤسسات القضائية والتنفيذ الفعال للاستراتيجية الوطنية لجرائم الحرب.

٦٩ - وثمة مسألة أخرى ناشئة عن التراع في البوسنة والهرسك تتطلب الاهتمام، وتمثل في الآلاف العديدة من الأشخاص الذين لا تزال أسماءهم مدرجة في عداد المفقودين. ومن أجل معالجة هذه القضية والقضايا ذات الصلة، أنشأت البوسنة والهرسك معهدا يعنى بقضايا الأشخاص المفقودين. ويحث المكتب جميع السلطات المعنية في البوسنة والهرسك على دعم عمل المعهد وتسوية قضية المفقودين على نحو يتفق مع مصالح أفراد الأسر المتضررة على أفضل وجه.

## باء - التعاون فيما بين دول يوغوسلافيا السابقة في التحقيق في جرائم الحرب ومقاضاة مرتكبيها

٧٠ - في سبيل التصدي للإفلات من العقاب في المنطقة، يظل التعاون في التحقيق في جرائم الحرب ومقاضاة مرتكبيها فيما بين دول يوغوسلافيا السابقة، لا سيما بين البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا، أمرا مهما للغاية. ويواصل مكتب المدعي العام دعم التعاون الإقليمي من خلال إقامة علاقات عمل جيدة مع سلطات الادعاء الوطنية. غير أنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء أوجه القصور المزمّنة في هذا المجال، التي تقوض جهود توطيد سيادة القانون. فلا يزال العديد من المشتبه بارتكابهم جرائم حرب يفلتون من المحاكمة بسبب الثغرات التي تعترى إطار التعاون القانوني بين هذه الدول.

٧١ - ولا تزال المؤسسات القضائية في يوغوسلافيا السابقة تواجه تحديات تعوق قدرتها على تنسيق أنشطتها. ولا تزال الحواجز القانونية التي تحول دون تسليم المشتبه بهم ونقل الأدلة عبر حدود الدول تعرقل إجراء التحقيقات بفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتم حتى الآن حل مشكلة التحقيقات الموازية التي يجريها المدعون العامون في مختلف الدول.

٧٢ - ويلاحظ مكتب المدعي العام بقلق أنه لم يجر حتى الآن توقيع البروتوكول المقترح بين مكنتي الادعاء في البوسنة والهرسك وفي صربيا بشأن تبادل الأدلة والمعلومات في قضايا جرائم الحرب. فهذا البروتوكول، الذي كان من المقرر توقيعه مبدئيا في تموز/يوليه ٢٠١١، من شأنه معالجة مشاكل من قبيل التحقيقات الموازية بين البلدين. ولم يتلق المدعي العام، خلال اجتماعاته التي عقدها في سرايفو في أيار/مايو ٢٠١٢، أي تفسير مقنع لهذا التأخير في توقيع البروتوكول. وكان البروتوكول قد حظي بموافقة سلطات الادعاء في صربيا والبوسنة والهرسك، وينبغي الآن تقديم الدعم السياسي لإبرام هذا الاتفاق.

٧٣ - أما فيما يتعلق بكرواتيا، فقد أعرب المدعي العام، في تقريره السابق عن استراتيجية الإنجاز المقدم إلى مجلس الأمن، عن القلق إزاء اقتراح قانون يُعلن إلغاء وبطلان بعض الأفعال القانونية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة، والجيش الشعبي اليوغوسلافي السابق، وجمهورية صربيا. وسيكون من شأن هذا القانون إلغاء لوائح الاتهام بارتكاب جرائم حرب الصادرة ضد مواطني كرواتيا. والقانون اقترحتة الحكومة السابقة، وتعكف المحكمة الدستورية الكرواتية حاليا على مراجعته.

٧٤ - ورغم اعتراف المدعين العامين في المنطقة بأوجه القصور وإعراهم عن التزامهم بتحسين التعاون بين دول المنطقة، فمن الضروري اتخاذ إجراءات عاجلة على الصعيدين السياسي والقضائي لإحداث تغيير جوهري.

## جيم - دعم مكتب المدعي العام لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب في المحاكم الوطنية

٧٥ - ما انفك مكتب المدعي العام يكتف جهوده لمساعدة البلدان في إقليم يوغوسلافيا السابقة على التعامل بنجاح مع قضايا جرائم الحرب العديدة المتبقية لديها. ويؤدي الفريق الانتقالي التابع للمكتب، الذي يعمل بتوجيه من المدعي العام، دورا حيويا في توجيه الجهود لتوفير المعلومات والخبرات تيسيرا للبت في قضايا جرائم الحرب في المحاكم الوطنية.

### ١ - الاطلاع على المعلومات الموجودة في قواعد بيانات مكتب المدعي العام وفي سجلات قضايا المحكمة

٧٦ - في الفترة المشمولة بهذا التقرير، واصل مكتب المدعي العام توفير المعلومات لمساعدة المحاكم الوطنية في مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب. وازداد حجم الطلبات المقدمة بالمقارنة مع فترة الفترة المشمولة بالتقرير السابق. فمن ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢، تلقى المكتب ١٢٥ طلبا جديدا للحصول على المساعدة، بالمقارنة مع ٨٩ طلبا في الفترة السابقة. ومن بين الطلبات الجديدة البالغ عددها ١٢٥ طلبا، قدمت السلطات القضائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة ٩٢ طلبا. وكان معظم هذه الطلبات (٥٦) مقدما من البوسنة والهرسك (كانت جميعها، باستثناء طلبين اثنين، مقدمة من السلطات القضائية على مستوى الدولة)، و ١٥ طلبا من كرواتيا، و ٢٠ طلبا من صربيا، و طلبا واحدا من الجبل الأسود. وكان بعض تلك الطلبات مستفيضا، فكشفت المئات من صفحات المواد استجابة لها. وقام المدعون العامون المعنيون بالاتصال في بلدان المنطقة، الذين يعملون مع مكتب المدعي العام، بدور رئيسي في تيسير تلبية هذه الطلبات. وبلغ عدد الطلبات المقدمة من السلطات القضائية وأجهزة إنفاذ القانون في دول أخرى ٣٣ طلبا.

٧٧ - وفي الفترة نفسها، ردّ مكتب المدعي العام على ما مجموعه ٨٤ طلبا للحصول على المساعدة لم يكن قد بُتّ فيها (ويتصل بعض من هذه الردود بطلبات وردت في الفترة المشمولة بالتقرير السابق). وتضمنت هذه الردود ٥٧ ردا على طلبات قدمتها السلطات القضائية في يوغوسلافيا السابقة. وقد أرسلت غالبية الردود إلى البوسنة والهرسك (٤٧)، وأُرسلت ثلاثة ردود إلى كرواتيا وسبعة ردود إلى صربيا. وأُرسلت الردود المتبقية وعددها ٢٧ ردا، إلى السلطات القضائية وأجهزة إنفاذ القانون في دول أخرى.

٧٨ - ولا تزال السلطات القضائية في يوغوسلافيا السابقة أيضا تلجأ إلى الإجراءات المنصوص عليها في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة للاطلاع على أدلة سرية في قضايا المحكمة، حيثما أمكن ذلك. وقد رد مكتب المدعي العام في هذا الصدد على سبعة طلبات مقدمة بموجب المادة ٧٥ (حاء) من السلطات القضائية في المنطقة.

## ٢ - نقل الخبرات

٧٩ - يواصل مكتب المدعي العام، من خلال شراكاته مع المحاكم والمدعين العامين في المنطقة، نقل الخبرات بفعالية وتعزيز قدرات نُظم العدالة الجنائية الوطنية في يوغوسلافيا السابقة على التعامل مع قضايا جرائم الحرب.

٨٠ - ولا يزال مشروع "المدعين العامين المعنيين بالاتصال" الذي تنفذه المحكمة بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي - والذي يعمل في إطاره ثلاثة مدعين عامين من المنطقة (أحدهم من البوسنة والهرسك، وآخر من كرواتيا، وآخر من صربيا) مع مكتب المدعي العام في لاهاي، يشكل عنصرا رئيسيا من عناصر استراتيجية نقل الخبرات التي ينتهجها المكتب. ويواصل المدعون العامون المعنيون بالاتصال العمل داخل مكتب المدعي العام إثر قيام مفوضية الاتحاد الأوروبي في آب/أغسطس ٢٠١١ بتخصيص تمويل لفترة ثالثة. وهم يتمتعون بإمكانية الدخول إلى قواعد بيانات معينة تابعة للمكتب، وجرى تزويدهم بتدريب على منهجيات البحث المستخدمة في المكتب. وهم يتشاورون أيضا مع خبراء المكتب بشأن القضايا ذات الصلة، ويمثلون نقاط اتصال مع سائر المدعين العامين في المنطقة، ويسرون تجهيز الطلبات التي تقدمها أفرقة المحاكمات التابعة للمكتب للحصول على المساعدة.

٨١ - ويواصل المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمحكمة جهوده الخثشة لتعليم وتدريب الشباب من المهنيين القانونيين المنحدرين من يوغوسلافيا السابقة والمهتمين خاصة بقضايا جرائم الحرب. وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، حلت مجموعة جديدة قوامها ١٠ مهنيين قانونيين شباب من البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والجبل الأسود، محل مجموعة كانت تتألف من تسعة مهنيين قانونيين شباب من البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا وكوسوفو أكملوا فترتهم التدريبية في المكتب التي استمرت ستة أشهر. وتواصل المجموعة الجديدة تقديم المساعدة في عمل المكتب المتصل بالقضايا، وحضور المحاضرات والعروض التي تتناول مواضيع تتعلق بعمل المكتب والمحكمة عموما.

٨٢ - وقد أشاد موظفو المكتب الذين عملوا في إطار ذلك المشروع مع المهنيين القانونيين الوافدين من بلدان المنطقة إشادة كبيرة بإسهامات أولئك المهنيين. وأبدى المشاركون مستوى عاليا من الاحتراف والتفاني والقدرة على التعلم بسرعة والاستفادة القصوى من الفرص المتاحة لهم في المكتب. وتؤكد ردود الفعل الإيجابية الواردة من موظفي المكتب قيمة المشروع في بناء القدرات المستقبلية لبلدان يوغوسلافيا السابقة على التعامل بفعالية مع قضايا جرائم الحرب المعقدة.

٨٣ - ويواصل المكتب تنفيذ برامج تدريبية أخرى لفائدة المدعين العامين وطلاب الحقوق في المنطقة عن طريق إتاحة الفرصة للموظفين ذوي الخبرة للمشاركة كمدرسين خبراء. ففي الفترة المشمولة بهذا التقرير، شارك ممثلو المكتب في ستة مؤتمرات ومحاضرات إقليمية، مما أتاح لهم تبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات والرؤى بشأن إرث المحكمة. ومع أن المكتب يدعم المبادرات الإقليمية الرامية إلى تطوير الخبرات، فإن من الممكن تحقيق فوائد أكبر من خلال زيادة التنسيق بين مبادرات التدريب، وبذلك الحد من التداخل بينها.

## خامسا - تقليص عدد الوظائف والتحضير للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية

### ألف - تقليص عدد الوظائف في مكتب المدعي العام عند إنجاز أنشطة المحاكمات

٨٤ - يواصل المكتب تقليص عدد الوظائف بالتزامن مع إنجاز أنشطة المحاكمات. فخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قلص المكتب خمس وظائف من الفئة الفنية وأربع وظائف من فئة الخدمات العامة. وهو، بالإضافة إلى ذلك واتساقا مع مشروع ميزانيته، في سبيله إلى تقليص ستة أفرقة محاكمات سينتهي البت في القضايا التي تُعنى بها بنهاية عام ٢٠١٢. وسينطوي ذلك على تقليص ٥٢ وظيفة من الفئة الفنية و ٢٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة.

٨٥ - ويدعم المكتب فعليا التدابير الرامية إلى مساعدة الموظفين في الانتقال من عملهم في المحكمة إلى المرحلة التالية في حياتهم المهنية. إذ إن هؤلاء الموظفين صاروا على درجة عالية من التخصص في مجال التحقيق والمقاضاة الجنائين الدوليين، إلا أن فرص استمرارهم في العمل في هذا المجال ضئيلة. لذا، قد يكون الانتقال إلى وظائف جديدة أو تغيير مسارهم الوظيفي أمرا معقدا. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، التقى المدعي العام بمسؤولين في الأمم المتحدة إلى جانب مسؤولين آخرين يعملون في مجالات مشابهة من أجل استعراض فرص العمل المتاحة لموظفي المكتب في المستقبل. ويواصل المكتب أيضا دعم المبادرات الجارية لمساعدة الموظفين في عملية الانتقال هذه، من قبيل تقديم المشورة الوظيفية وتوفير فرص التدريب.

### باء - التحضير للانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية

٨٦ - يواصل المكتب العمل بالتعاون مع المسؤولين في قلم المحكمة للتحضير لبدء العمل بالآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وواصل أيضا حوارته التعاوني مع الزملاء في مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لضمان اتباع نهج يتسم بالفعالية والاتساق في معالجة المسائل المتعلقة بآلية تصريف الأعمال المتبقية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، سافر ممثلو المكتب إلى أروشا لمناقشة مسائل تتعلق بآلية تصريف الأعمال المتبقية،

من قبيل استقدام الموظفين، وتنفيذ استراتيجيتي الإنجاز الخاصتين بالمحكمتين، والمسائل المتعلقة بحفظ السجلات، وكفالة النقل السلس لقضايا الاستئناف إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. وقدم المكتب الدعم إلى الزملاء في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في إعداد المواد المتعلقة باستقدام الموظفين للعمل في إطار آلية تصريف الأعمال المتبقية، التي سوف تُستخدم أيضا لتشجيع على اتباع نهج موحد إزاء شؤون الموظفين في مكنتي الادعاء بفرعي الآلية.

٨٧ - وفي الفترة المقبلة، سوف يواصل المكتب تكثيف تركيزه على المسائل المتعلقة بالآلية لكفالة أن يكون فرع الآلية التابع للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة جاهزا لبدء أعماله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣.

## سادسا - خاتمة

٨٨ - لقد أثمرت جهود المكتب الحثيثة في سبيل إنجاز ولايته نتائج ملموسة. ويمثل بدء إجراءات محاكمة راتكو ملاديتش في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢ تذكرة هامة بالإنجازات التي حققتها المحكمة على مدى السنوات الـ ١٩ الماضية. وفي مطلع الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، سيُنجز مكتب المدعي العام جميع أنشطته المرتبطة بالمحاكمات، باستثناء قضايا كراديتش وملاديتش وهاديتش. وسوف يحوّل المكتب جهوده تدريجيا صوب كفالة التعامل بفعالية مع قضايا الاستئناف والإعداد للانتقال إلى فرع آلية تصريف الأعمال المتبقية.

٨٩ - وكان التعاون اليومي بين مكتب المدعي العام ودول يوغوسلافيا السابقة إيجابيا. وبتمكّن سلطات البوسنة والهرسك من اعتقال رادوفان ستانكوفيتش بعد فراره من سجنه في فوشا في عام ٢٠٠٧، تكون قد أكدت، بصورة حديرة بالترحيب رغم تأخر هذه الخطوة، التزامها بتفعيل المساءلة عن الفظائع المرتبكة في زمن الحرب. وفي الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، يأمل مكتب المدعي العام أن يشهد إحراز تقدم أكبر بكثير في ما تجرّبه صربيا من أعمال تحقيق ومقاضاة بشأن الأفراد الذين دعموا الهاربين من المحكمة، بمن فيهم ملاديتش وهاديتش، عندما كانوا فارين من قبضة العدالة. أما المجالات الأخرى ذات الأولوية، فتشمل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بجرائم الحرب في البوسنة والهرسك، وتعزيز التعاون الإقليمي في المسائل المتعلقة بجرائم الحرب. ذلك أنه لا سبيل إلى معالجة مواطن الضعف الحالية إلا بتخصيص موارد إضافية وتأمين الدعم السياسي من جميع الجهات.

٩٠ - والإنجاز الناجح لولاية المحكمة مرهون بنجاح الانتقال إلى مرحلة مقاضاة مرتكبي جرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة في المحاكم الوطنية. ومع أن المحكمة شرعت في محاسبة المسؤولين الرئيسيين عن ارتكاب تلك الجرائم، فإن هناك آلاف الجرائم الخطيرة التي لا يزال

يتعين محاكمة مرتكبيها. وتؤكد تجربة المحكمة أنه لا بد من تكميل المحاكمات الجنائية الدولية بإجراءات قضائية وطنية. وسيواصل مكتب المدعي العام في الأشهر المقبلة إعطاء الأولوية لنقل المعلومات والخبرات إلى السلطات القضائية الوطنية بغية مساعدتها فيما ينتظرها من أعمال هامة.

## الضمائم

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

## الضميمة الأولى

A. Persons convicted or acquitted, 16 November 2011 to 22 May 2012			
Name	Former title	Initial appearance	Judgement
None			

B. Persons convicted or acquitted of contempt, 16 November 2011 to 22 May 2012			
Name	Former title	Initial appearance	Judgement
Dragomir Pećanac	Witness in <i>Prosecutor v. Zdravko Tolimir</i> , Case No. IT-05-88/2	10 October 2011	9 December 2011 Sentenced to three months of imprisonment
Jelena Rašić IT-98-32/1-R77.2	Member of the Milan Lukić defence team	22 September 2010	7 February 2012 Sentenced to 12 months of imprisonment
Milan Tupajić	Witness in <i>Prosecutor v. Radovan Karadžić</i> , Case No. IT-95-5/18	16 December 2011	24 February 2012 Sentenced to two months of imprisonment

<b>A. Persons on trial, 16 November 2011 to 22 May 2012</b>			
<b>Name</b>	<b>Former title</b>	<b>Initial appearance</b>	<b>Start of trial</b>
Jadranko Prlić	President, Croatian Community of Herceg-Bosna	6 April 2004	“Herceg-Bosna” trial commenced on 26 April 2006
Bruno Stojić	Head of Department of Defence, Croatian Republic of Herceg-Bosna		
Slobodan Praljak	Assistant Minister of Defence, Croatian Republic of Herceg-Bosna		
Milivoj Petković	Deputy Overall Commander, Croatian Defence Council		
Valentin Ćorić	Chief of Military Police Administration, Croatian Defence Council		
Berislav Pušić	Military Police Commanding Officer, Croatian Defence Council		
Vojislav Šešelj	President, Serbian Radical Party	26 February 2003	Trial commenced on 7 November 2007
Mičo Stanišić	Minister, Internal Affairs, Republika Srpska	17 March 2005	Trial commenced on 14 September 2009
Stojan Župljanin	Head or Commander of the Serb Operated Regional Security Services Centre, Banja Luka	21 June 2008	
Jovica Stanišić	Head, State Security Services, Republic of Serbia	12 June 2003	Trial commenced on 9 June 2009
Franko Simatović	Commander, Special Operations Unit, State Security Services, Republic of Serbia	2 June 2003	
Radovan Karadžić	President, Republika Srpska	31 July 2008	Trial commenced on 26 October 2009
Zdravko Tolimir	Assistant Commander for Intelligence and Security, Main Staff, Bosnian Serb Army	4 June 2007	Trial commenced on 26 February 2010
Ramush Haradinaj	Commander of the Kosovo Liberation Army in the Dukagjin area	14 March 2005	Partial retrial commenced on 18 August 2011
Idriz Balaj	Commander of the Kosovo Liberation Army Black Eagles Special Unit		
Lahi Brahimaj	Deputy Commander of the Kosovo Liberation Army Dukagjin Operative Staff		
Ratko Mladić	Commander of the Main Staff of the Bosnian Serb Army	3 June 2011	Trial commenced on 16 May 2012

<b>B. Persons accused and awaiting trial, 16 November 2011 to 22 May 2012</b>			
<b>Name</b>	<b>Former title</b>	<b>Date of indictment</b>	<b>Initial appearance</b>
Goran Hadžić	President, Serbian Autonomous District, Slavonia Baranja and Western Srem	4 June 2004	25 July 2011

## الضميمة الثالثة

<b>A. Arrivals, 16 November 2011 to 22 May 2012</b>			
<b>Name</b>	<b>Former title</b>	<b>Date of indictment</b>	<b>Initial appearance</b>
None			

<b>B. Remaining fugitives</b>			
<b>Name</b>	<b>Former title</b>	<b>Place of crime</b>	<b>Date of indictment</b>
None			

<b>Appeals completed from 15 November 2011<sup>a</sup></b> (with date of filing and decision)					
<b>Interlocutory</b>		<b>From judgement</b>			
<b>International Tribunal for the Former Yugoslavia</b> 1. Prlić et al. IT-04-74-AR65.26 2. Ex parte 3. Prlić et al. IT-04-74-AR65.28 — Conf. 4. Ex parte 5. Ex parte 6. Haradinaj et al bis. IT-04-84bis — AR65.3 7. Haradinaj et al bis. IT-04-84bis — AR65.4 8. Prlić et al. IT-04-74-AR65.31 9. Prlić et al. IT-04-74-AR65.32  <b>International Criminal Tribunal for Rwanda</b> 1. Ngirabatware ICTR-99-54-AR73C 2. Nzabonimana ICTR-98-44D-AR91	25/11/11-15/12/11 30/11/11-20/12/11 01/12/11-20/12/11 01/12/11-20/12/11 02/12/11-20/12/11 13/12/11-22/12/11 13/12/11-22/12/11 07/03/12-23/04/12 14/03/12-16/05/12  21/09/11-20/02/12 12/12/11-27/04/12	<b>International Criminal Tribunal for Rwanda</b> 1. Bagosora/Nsengiyumva — ICTR-98-41-A 2. Ntawukulilyayo ICTR-05-82-A 3. Ntabakuze ICTR-98-41A-A 4. Kanyarukiga — ICTR-02-78-A 5. Hategekimana — ICTR-00-55B-A	13/03/09-14/12/11 11/03/09-14/12/11 11/03/09-08/05/12 09/12/10-08/05/12 16/03/11-08/05/12		
		<b>Other</b>		<b>International Tribunal for the Former Yugoslavia</b> 1. D. Milošević — IT-98-29/1-A 2. Orić — IT-03-69-A	27/09/11-10/02/12 27/09/11-10/02/12
		<b>International Criminal Tribunal for Rwanda</b>		1. Uwinkindi ICTR-01-75-AR11bis 2. Uwinkindi ICTR-01-75-AR11bis	25/01/12-23/02/12 17/04/12-19/04/12
		<b>Referral</b>			
		<b>International Criminal Tribunal for Rwanda</b>		1. Uwinkindi ICTR-01-75-AR11bis	13/07/11-16/12/11
		<b>Review</b>			
		<b>International Tribunal for the Former Yugoslavia</b>		<b>International Criminal Tribunal for Rwanda</b> 1. Niyitegeka ICTR-96-14-R 2. Ndindabahizi ICTR-01-71-R 3. Karera ICTR-01-74-R	27/10/11-01/02/12 31/01/11-02/02/12 15/08/11-26/03/12
		<b>Contempt</b>			

<sup>a</sup> Total number of appeals completed from 15 November 2011: 24.

Interlocutory appeals: 11  
 Appeals from judgement: 5  
 Other: 4  
 Referral: 1  
 Review: 3  
 Contempt: 0

## الضميمة الخامسة

<b>Appeals pending as at 22 May 2012<sup>a</sup></b> (with date of filing)				
<b>Interlocutory</b>		<b>From judgement</b>		
<b>International Tribunal for the Former Yugoslavia</b> 1. Prlić et al. IT-04-74-AR65.33 2. Prlić et al. IT-04-74-AR65.34 3. Prlić et al. IT-04-74-AR65.35	15/03/12	<b>International Tribunal for the Former Yugoslavia</b> 1. Šainović et al. IT-05-87-A 2. Lukić & Lukić IT-98-32/1-A 3. Popović et al. IT-05-88-A 4. Đorđević IT-05-87/1-A 5. Gotovina & Markač IT-06-90-A 6. Perišić IT-04-81-A  <b>International Criminal Tribunal for Rwanda</b> 1. Gatete ICTR-00-61-A 2. Military II ICTR-00-56-A 3. Butare ICTR-98-42-A 4. Mugenzi & Mugiraneza ICTR-99-50-A 5. Ndahimana ICTR-01-68-A 6. Karemera & Ngirumpatse ICTR-98-44-A		
	15/03/12			09/03/09
	21/03/12			21/07/09
				18/06/10
				04/03/11
				16/05/11
				13/09/11
				03/05/11
				20/07/11
				01/09/11
		21/11/11		
		17/02/12		
		05/03/12		
<b>Other appeals</b>				
		1. Nahimana ICTR-99-52B-R	30/03/12	
<b>Referral</b>				
<b>Review</b>				
<b>International Criminal Tribunal for Rwanda</b>				
		1. Kajelijeli ICTR-98-44A-R	15/06/11	
		2. Muvunyi ICTR-00-55A-R	21/03/12	
<b>Contempt</b>				
<b>International Tribunal for the Former Yugoslavia</b>				
		1. Šešelj IT-03-67-R77.3-A	14/11/11	
		2. Rašić IT-98-32/1-R77.2-A	12/03/12	

<sup>a</sup> Total number of appeals pending as at 22 May 2012: 20.

Interlocutory appeals: 3  
 Appeals from judgement: 12  
 Other: 1  
 Referral: 0  
 Review: 2  
 Contempt: 2

Decision and orders rendered from 15 November 2011<sup>a</sup>

(with date of disposition)

## International Criminal Tribunal for Rwanda

1. 17/11 – *Hategekimana*
2. 17/11 – *Butare*
3. 18/11 – *Kanyarukiga*
4. 21/11 – *Butare*
5. 22/11 – *Ndindabahizi*
6. 22/11 – *Karera*
7. 28/11 – *Hategekimana*
8. 30/11 – *Military II*
9. 30/11 – *Military II*
10. 30/11 – *Mugenzi & Mugiraneza*
11. 30/11 – *Mugenzi & Mugiraneza*
12. 07/12 – *Hategekimana*
13. 08/12 – *Hategekimana*
14. 09/12 – *Kanyarukiga*
15. 16/12 – *Nzabonimana*
16. 10/01 – *Karempera & Ngirumpatse*
17. 19/01 – *Military II*
18. 20/01 – *Military II*
19. 26/01 – *Uwinkindi*
20. 26/01 – *Mugenzi & Mugiraneza*
21. 27/01 – *Karempera & Ngirumpatse*
22. 27/01 – *Karempera & Ngirumpatse*
23. 08/02 – *Hategekimana*
24. 08/02 – *Butare*
25. 15/02 – *Kajelijeli*
26. 20/02 – *Hategekimana*
27. 20/02 – *Butare*
28. 22/02 – *Butare*
29. 22/02 – *Ndahimana*
30. 23/02 – *Karempera & Ngirumpatse*
31. 23/02 – *Ndahimana*
32. 28/02 – *Ndahimana*
33. 29/02 – *Ntabakuze*
34. 01/03 – *Butare*
35. 02/03 – *Hategekimana*
36. 02/03 – *Hategekimana*
37. 07/03 – *Military II*
38. 08/03 – *Military II*
39. 08/03 – *Karempera & Ngirumpatse*
40. 13/03 – *Kanyarukiga*
41. 22/03 – *Muvunyi*
42. 20/03 – *Military II*
43. 22/03 – *Military II*
44. 22/03 – *Mugenzi & Mugiraneza*
45. 27/03 – *Ndahimana*
46. 03/04 – *Gatete*
47. 16/04 – *Mugenzi & Mugiraneza*
48. 25/04 – *Mugenzi & Mugiraneza*
49. 25/04 – *Karempera & Ngirumpatse*
50. 01/05 – *Mugenzi & Mugiraneza*
51. 10/05 – *Mugenzi & Mugiraneza*
52. 17/05 – *Military II*
53. 17/05 – *Butare*
54. 21/05 – *Karempera & Ngirumpatse*

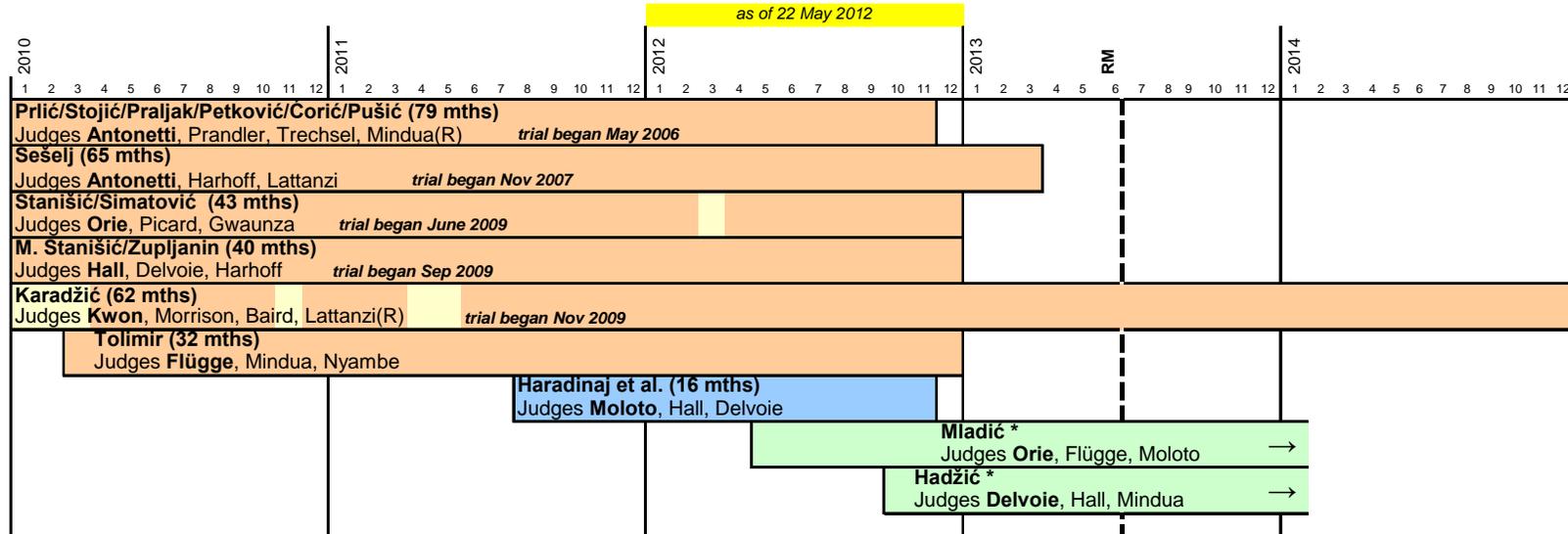
## International Tribunal for the Former Yugoslavia

55. 15/11 – *Gotovina & Markač – Conf.*
56. 15/11 – *Šešelj*
57. 16/11 – *Gotovina & Markač – Conf.*
58. 16/11 – *Hartmann*
59. 17/11 – *Gotovina & Markač – Conf.*
60. 17/11 – *Gotovina & Markač*
61. 22/11 – *Lukić and Lukić – Conf.*
62. 23/11 – *Popović et al. – Conf.*
63. 23/11 – *Popović et al.*
64. 24/11 – *Orić – Conf.*
65. 24/11 – *Milošević – Conf.*
66. 24/11 – *Perišić*
67. 28/11 – *Prlić et al.*
68. 29/11 – *Đorđević*
69. 30/11 – *Šainović et al.*
70. 02/12 – *Ex Parte*
71. 02/12 – *Prlić et al. – Conf.*
72. 02/12 – *Ex Parte*
73. 05/12 – *Ex Parte*
74. 05/12 – *Lukić and Lukić*
75. 12/12 – *Lukić and Lukić – Conf.*
76. 12/12 – *Gotovina & Markač – Conf.*
77. 15/12 – *Šainović et al. – Conf.*
78. 15/12 – *Prlić et al.*
79. 16/12 – *Rašić*
80. 20/12 – *Prlić et al. – Conf.*
81. 22/12 – *Haradinaj et al.*
82. 22/12 – *Haradinaj et al.*
83. 03/01 – *Popović et al.*
84. 06/01 – *Gotovina & Markač*
85. 09/01 – *Popović et al.*
86. 11/01 – *Popović et al.*
87. 11/01 – *Šešelj*
88. 13/01 – *Perišić – Conf.*
89. 17/01 – *Popović et al. – Conf.*
90. 17/01 – *Lukić and Lukić – Conf.*
91. 17/01 – *Rašić – Conf.*
92. 20/01 – *Đorđević – Conf.*
93. 23/01 – *Popović et al.*
94. 30/01 – *Perišić*
95. 03/02 – *Popović et al.*
96. 06/02 – *Perišić*
97. 07/02 – *Popović et al.*
98. 07/02 – *Šešelj*
99. 08/02 – *Gotovina & Markač*
100. 08/02 – *Perišić – Conf.*
101. 10/02 – *Gotovina & Markač – Conf.*
102. 14/02 – *Gotovina & Markač*
103. 15/02 – *Perišić – Conf.*
104. 15/02 – *Popović et al.*
105. 20/02 – *Perišić – Conf.*
106. 22/02 – *Popović et al.*
107. 02/03 – *Popović et al.*
108. 06/03 – *Perišić*
109. 06/03 – *Šešelj – Conf.*

	110. 06/03 – Šešelj 111. 07/03 – Perišić 112. 07/03 – Prlić <i>et al.</i> 113. 07/03 – Popović <i>et al.</i> 114. 07/03 – Đorđević 115. 09/03 – Šešelj 116. 09/03 – Prlić <i>et al.</i> 117. 13/03 – Prlić <i>et al.</i> 118. 14/03 – Rašić 119. 15/03 – Šešelj 120. 15/03 – Prlić <i>et al.</i> 121. 16/03 – Prlić <i>et al.</i> 122. 16/03 – Prlić <i>et al.</i> 123. 15/03 – Popović <i>et al.</i> 124. 20/03 – Perišić – Conf. 125. 22/03 – Prlić <i>et al.</i> 126. 27/03 – Gotovina & Markač – Conf. 127. 28/03 – Popović <i>et al.</i> 128. 29/03 – Šainović <i>et al.</i> 129. 29/03 – Đorđević 130. 29/03 – Popović <i>et al.</i> – Conf. 131. 30/03 – Šainović <i>et al.</i> 132. 03/04 – Popović <i>et al.</i> – Conf. 133. 03/04 – Gotovina & Markač 134. 04/04 – Perišić – Conf. 135. 04/04 – Rašić 136. 05/04 – Popović <i>et al.</i> 137. 10/04 – Popović <i>et al.</i> 138. 17/04 – Popović <i>et al.</i> – Conf. 139. 23/04 – Prlić <i>et al.</i> 140. 23/04 – Šešelj 141. 24/04 – Gotovina & Markač 142. 01/05 – Popović <i>et al.</i> – Conf. 143. 01/05 – Gotovina & Markač – Conf. 144. 02/05 – Popović <i>et al.</i> 145. 02/05 – Lukić and Lukić 146. 04/05 – Gotovina & Markač – Conf. 147. 07/05 – Gotovina & Markač – Conf. 148. 09/05 – Gotovina & Markač – Conf. 149. 09/05 – Gotovina & Markač – Conf. 150. 10/05 – Popović <i>et al.</i> 151. 11/05 – Lukić and Lukić 152. 16/05 – Perišić – Conf. 153. 20/05 – Perišić – Conf. 154. 21/05 – Gotovina & Markač
--	--

<sup>a</sup> Total number of decisions and orders rendered: 154.

**Trial schedule of the Tribunal**



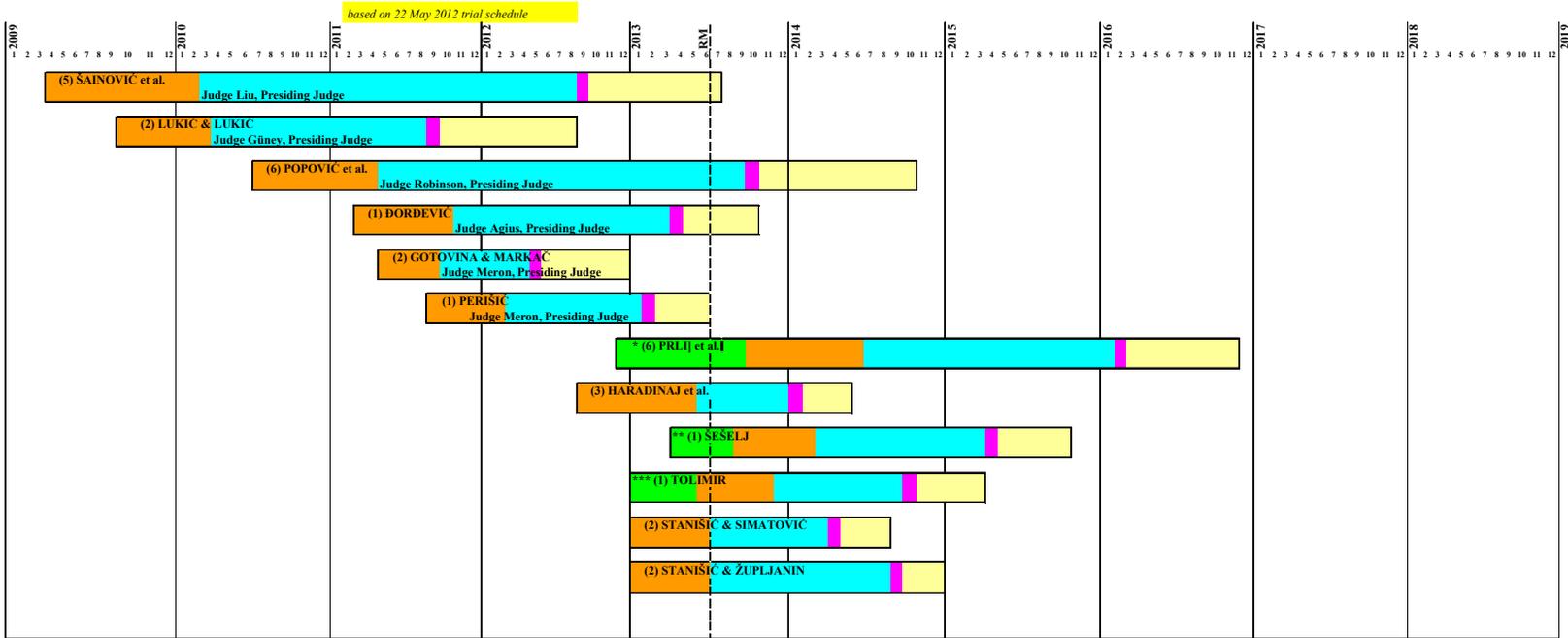
**Contempt proceedings (indictment or order in lieu of indictment filed):**

1. IT-03-67-R77.4 Vojislav Sešelj, order in lieu of indictment issued on 9 May 2011  
Judges Kwon, Hall, Morrison

- Key:**
- pre-trial
  - ongoing
  - adjournment
  - re-trial

\* length to be determined/anticipated to exceed 2012-13 biennium

Appeal schedule of the Tribunal



Contempt proceedings on appeal:

- 1. IT-03-67-R77.3-A Vojislav Sešelj, notice of appeal filed on 13 Nov 2011  
Judge Ramaroson (Presiding / Pre-Appeal Judge)
- 2. IT-98-32/1-R77.2-A Prosecutor, notice of appeal filed on 12 Mar 2011,  
Jelena Rasić, notice of appeal filed on 19 Mar 2011  
Judge Khan (Presiding / Pre-Appeal Judge)

Key:

Briefing
Preparatory Document
Hearing
Judgement Drafting
Translation

(including time for filing Notice of Appeal)

Extension due to TC Judgement translation (only for the self-represented accused who do not speak English and for French benches)  
 \* Prlić: TC Judgement into English, 10 months - solutions being implemented to reduce the total post-judgement translation period to a minimum  
 \*\* Sešelj: TC Judgement into BCS and English, 5 months  
 \*\*\* Tolimir: TC Judgement translation into BCS, 5 months

Appeal schedule of the International Criminal Tribunal for Rwanda

ICTR Appeals Schedule: 09/05/2012

Based on redeployment of Judges and posts.

